الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf-M'sila
معهد تسيير التقنيات الحضرية
Urban Technologies Management Institute
قسم تسيير المدينة
City management department

مطبوعة بيداغوجية في مقياس

تسيير الموارد الحضرية

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر

شعبة تسيير التقنيات الحضرية

التخصص تسيير المدينة

من إعداد: صغيري جمال

السنة الجامعية: 2023-2024

Identification de la matière d'enseignement

Intitulé du Master : gestion des villes

Semestre : S1

Intitulé de l'UE : Unité Fondamentale UEF3

Intitulé de la matière : Gestion des ressources urbaines 1

Crédits : 4

Coefficients : 3

Objectif général de la matière d'enseignement :

- initiation à l'identification des ressources urbaines de la ville
- sensibilisation à l'exploitation des ressources urbaines
- approfondissement des connaissances relatives à la complexité des ressources et leurs usages dans le développement urbain

Objectifs d'apprentissage :

- conceptualisation et modes d'exploitation des ressources urbaines
- assimilation et mise à profit des différents enjeux induits par les ressources urbaines

Connaissances préalables recommandées :

Urbanisme - Notions de base sur la gestion urbaine projet urbain –économie urbaine.

Contenu de la matière

Introduction

Les ressources urbaines: Éléments de compréhension, les types de ressources, les critères de classification, étude socio –économiques (les activités et les services économiques urbaines .la géographie économique et espaces financier des villes

Gestion des ressources

- Gestion du Foncier
- Gestion environnementale
- Gestion des services urbains
- Gestion des ressources humaines
- Gestion du patrimoine immatériel

Action publique et mode de gestion des ressources urbaines

- gestion directe.
- gestion indirecte (location, par délégation, concession public privée)
- Instruments incitatifs économiques et fiscaux urbaines.

Les enjeux et la stratégie de production des ressources urbaines

Mode d'évaluation : *Contrôle continu, examen*

Nature du contrôle	Pondération en %
Examen	50%
Continu	50%
	100%

OPPO A15s

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
مقدمة	10
1.مفهوم العقار	10
1-1-تعريف العقار	10
2. أنواع العقارات	10
3.أصناف الأملاك العقارية	11
4.مراحل التسيير العقاري في الجزائر	11
4-1-مرحلة العهد العثماني	11
4-2-مرحلة الاستعمار الفرنسي (1830-1962)	11
4-3-مرحلة ما بعد الاستقلال (التكفل المحلي بالعمران والتسيير العقاري)	12
4-3-1-فترة بين (1962-1973)	12
4.3.2.فترة الاحتياطات العقارية (1974-1990 الرصيد العقاري)	13
4-3-3-التعاون العقاري	13
4-3-4-فترة ما بعد 1990(الاصلاح التشريعي العقاري):	13
5-أهم التحولات في مجال التسيير العقاري	14
5-1-التصنيف القانوني للعقار	14
6-المصالح المتدخلة في تسيير العقار	15
6-1-البلدية	15
6-2-الوكالة العقارية-نشأة الوكالة العقارية واختصاصها	15
6-3-إدارة أملاك الدولة	16
6-4-الوكالة الوطنية لمسح الأراضي	17
7-فاعلية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية	17
8-صلاحيات الجماعات المحلية بخصوص العقار والتنمية	17
9-آليات ترشيد وحماية العقار	18
10-إصلاح العقار الحضري وفق مبادئ التنمية المستدامة	18

19	**التسيـــير البيئي**
20	تمهيد
20	1-التعريف بالبيئة
20	2-تعريف البيئة الحضرية
21	3-المشكلات البيئية
21	3-1-النفايات
23	3-2-تلوث المياه
23	3-3-الضوضاء
25	3-4-تلوث التربة
25	3-5-الاحتباس الحراري
26	4-أدوات التسيير البيئي
26	4-1-مبدا الإعلام البيئي
26	4-2-تحديد المقاييس البيئية
26	4-3-تدخل الجمعيات والأشخاص في مجال حماية البيئة
27	4-5-وسائل أخرى للمحافظة على البيئة
28	**الخدمـــــــــات الحـــــضرية**
29	تمهيد
29	1- بعض المفاهيم حول الخدمات
29	تعريف فليب تعريف
29	تعريف الخدمات كنشاط اقتصادي
29	1-1-1-كفاية الخدمات
30	1-1-2-كفاءة الخدمات
30	1-1-3-مرونة الخدمات
30	1-1-4-أهمية الخدمات في المدينة
30	**2-خدمة النقل الحضري**
30	2-1-مفهوم النقل

2-2-النقل الجماعي	31
2-3-النقل الفردي	31
2-1-النقل الحضري	31
3-النقل	32
4-1-أهمية النقل في التنمية العمرانية	35
4-2-أهمية النقل في التنمية الاقتصادية	35
4-3-أهمية النقل في التنمية الاجتماعية	35
4-4-الجانب التسييري للنقل الحضري والمتدخلين فيه	36
المياه الصالحة للشرب	38
تمهيد	38
1- تعريف الماء	38
2-حالات الماء	38
2-1-المياه السطحية	38
2-2-المياه الجوفية	38
2-3-مياه الأمطار	39
3-وضعية الموارد المائية الجزائر	39
3-1-الموارد المائية التقليدية	39
3-1-1-التنمية المستدامة واستدامة الموارد المائية	39
4-مشكلة المياه في الجزائر	39
4-1-نقص المياه المادي	40
4-2-نقص المياه الاقتصادي	40
5-بعض الحلول لمشكلة نقص المياه	40
النفايات الحضرية	42
تمهيد	42
1-مفاهيم عامة: مفهوم النفاية	42

42	2-مشاكل تراكم النفايات
43	3-العوامل المؤثرة على حجم النفايات
44	4-النفايات الصلبة الحضرية
44	4-1-النفايات الصلبة الصناعية
44	طرق معالجة النفايات الصلبة:
46	**الخدمات الترفيهية**
46	تمهيد
46	1-مفهوم الترفيه
46	2-أهميته
48	**الخدمات الصحية**
48	تمهيد
48	1-تعريف الخدمات الصحية
48	2-استراتيجية التسيير
48	3-مشكلات الخدمات الصحية
50	4-مشكلات تسيير المؤسسات الصحية
51	**الخدمات التعليمية**
51	**خدمات الطاقة**
51	**خدمات الاتصال**
53	**تسيير التراث اللامادي**
54	1-التراث الثقافي غير المادي أو التراث الثقافي اللامادي
54	2-أليات الاستفادة من التراث اللامادي
55	3-الحماية القانونية للتراث الثقافي اللامادي في القانون الجزائري
57	**تسيير الموارد البشرية**
58	تمهيد
58	1-تعريف تسيير الموارد البشرية
58	2-اهداف تسيير الموارد البشرية

3-خصائص تسيير الموارد البشرية	
4-أهمية تسيير إدارة الموارد البشرية	60
طريقة تسيير الموارد الحضرية	63
طريقة تسيير الموارد الحضرية (التسيير المباشر والغير مباشر)	63
التحديات الاساسية	64
الادوات والحوافز المالية	64
التحديات واستراتيجية انتاج الموارد الحضرية	64
المراجع	65

2-فهرس الصور:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تلوث المياه	22
2	الازدحام المروري	33
3	محطة تنقية وتصفية مياه الصرف الصحي	40
4	تراكم النفايات في المحيط الحضري	43
5	توضح الخدمات الترفيهية	47
6	توضح خدمات الاتصال	52

3-فهرس الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الضوضاء في المدن	23
2	تلوث التربة	24
3	الاحتباس الحراري	25
4	طرق معالجة النفايات الصلبة:	45

4-فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توزيع مهام تسيير النقل على مختلف الهيئات:	37

الهدف من المقياس:

تهدف أوراق هذه المطبوعة للتزويد طلبة السنة اولى ماستر تخصص تسيير المدينة شعبة تسيير التقنيات الحضرية بمجموعة من المحاضرات في مقياس تسيير الموارد الحضرية وذلك بما يتوافق مع متطلبات التكوين في هذا المجال المنصوص عليه في محتويات عرض التكوين المعتمد في هذا الإطار بشكل يؤهلهم لاستكمال التكوين ويكونون متحكمين في هذا المجال

الهدف العام لمادة التدريس:

- **فهم العناصر الأساسية للتعرف وتحديد الموارد الحضرية للمدينة.**
- **مقدمة في تحديد الموارد الحضرية.**
- **زيادة الوعي باستخدام الموارد الحضرية.**
- **فهم مدى تعقيدات الموارد في التنمية الحضرية.**

وهذا يقودنا إلى تسليط الضوء على طرق استغلال هذه الموارد من خلال استيعاب مختلف القضايا التي تثيرها الموارد الحضرية والاستفادة منها.

مقدمة:

شهدت المدن مع مرور الزمن تطورا كبيرا في العديد من المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية والبيئية... فبدأت تتوسع ويزداد حجمها لتتعدى بذلك الحدود وتنتقل إلى مجالات أوسع لتكمل نموها وتوسعها. وقد صاحب هذه التوسعات مشكلات للمدينة وزادت احتياجات سكانها من ناحية خدمات الخدمات الحضرية، كالإسكان والصحة والتعليم والاتصالات والترفيه والنقل... وغيرهما. والتي هي أحد مقومات الحياة في المدينة، حيث أن التوازن بين السكان ومتطلباتهم الخدماتية يعتبر أحد أسباب وشورط استقرار وتطور المدينة، **وفي ظل هذه التطورات الحاصلة ادى الى استهلاك كبير للمختلف الموارد الحضرية ونتج عنها انعكاسات على المدينة من الناحية البيئة والطبيعية والاقتصادية والعمرانية .... إلخ.**

حيث تحتاج المدن دائما إلى الموارد والطاقة من أجل البقاء لهذا وجب وضع حد لمصادر الطاقة، مع تحسين الاستهلاك والحد من التأثيرات عليها البيئة. ويتمثل التحدي في تحسين الإنتاجية، وتحقيق أداء أفضل مع نفايات أقل وذلك باستخدام الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة وتقليل الخسائر والعمل أجل الاستخدام الاقتصادي للأراضي الحضرية الأرض والاستخدام غير المنضبط لهذه الأصول الثمينة.

أن الزحف العمراني الناتج عن هذ التوسع له عواقب بيئية من حيث التأثيرات على المناظر الطبيعية واختفاء المساحات الطبيعية وزيادة الحركة. والتلوث والاحتباس الحراري واستهلاك مفرط للعقار وغيرهما من مشاكل يتطلب التخطيط والتسيير الحكيم لضمان جودة البيئة المعيشية. والمحافظة على الموارد الحضرية.

تسيير العقار الحضري

GESTION DU FONCIER URBAIN

تمهيد:

تعتمد التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات أساسا على الاستغلال العقلاني للعقار المتوفر لجميع القطاعات، الفلاحية، الصناعية، السياحية والعمرانية. ولهذا يعتبر الحفاظ على هذه الموارد الحيوية من الأولويات، واستعمالها يتطلب التدخل الأمثل في حدود مختلف الاحتياجات.

ويعتبر العقار الركيزة الأساسية في مختلف مجالات الحياة، حيث تم إصدار عدة فوانين ومراسيم تشريعية لتنظيمه وحسن تسييره. والعقار الحضري من المواضيع الحساسة، والوسيلة القانونية التي أدت إلى إحداث تغيرات جذرية في المناطق الحضرية هو القانون رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري بالإضافة إلى القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

لذلك سنحاول في هذا الدرس اعطاء بعض المفاهيم وذكر أهم المراحل التي مر بها، إضافة إلى تبيان أهم القوانين المنظمة لتسييره وتبيان الفاعلين فيه.

1.مفهوم العقار:

لغة: العقار لغة بفتح عينه وقافه والذي جمعه عقارات وهو الشيء الثابت بطبيعته وأصله.

1-1-تعريف العقار: هو مشتق من كلمة لاتينية (FOND) التي تعني الملك الثابت والمستقر الذي لا يتغير مع مرور الزمن. وتمثل الرأسمال القاعدي لكل مالك لذا نجد ان كل مجال حضري مشكل في قطع ارضية (عقارية) ضرورية بناء أو توقيع نشاط معين هذه القطع او هذا التقطيع يكون مستقرا ودائما لمدة زمنية طويلة ماعدا في حالة وجود انقطاعات سياسية، اقتصادية، اجتماعية مفاجئة.

عرف المشرع الجزائري العقار في المادة 683 من القانون المدني على انه "كل شيء مستقر بحيزه وثابت فيه ولا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار، وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول ". تختلف القواعد الإجرائية التي يخضع لها المنقول والعقار بمختلف القضايا المتعلقة بالعقارات.

2. أنواع العقارات:

- **لعقارات حسب طبيعتها:** الأشياء المادية الملموسة التي تتصل بالأرض مع توفر ميزة الاستقرار والثبات التي تحول دون نقل هذه الأشياء، وتشتمل جميع أنواع المباني والمنشئات، وكذلك النباتات المتصلة بالأرض والثابتة في مكانها. (خوادجية. س، ص23، 2008)

- **العقارات حسب موضوعها:** وهي الأموال العقارية والحقوق العينية بما في ذلك الملكية العقارية التي ترتبط ارتباطا موضوعيا بالعقار كحق الانتفاع والاستعمال وحق السكن ...الخ، وبعض الحقوق العينية الأخرى كحق الامتياز والتخصيص والرهن وغيرها.
- العقارات بالتخصيص: فهي إذا المنقولات التي يضعها مالكها في خدمة أو استغلال العقار الأصلي (حسب طبيعته)، شرط توفر عدة شروط أهمها أن يكون مالك العقار هو نفسه مالك المنقول وأن توضع المنقولات في خدمة العقار مع توفر العلاقة بينهما.

3.أصناف الأملاك العقارية:

- الأملاك الوطنية.
- الأملاك الخاصة.
- الأملاك الوقفية.

4.مراحل التسيير العقاري في الجزائر: نوجز أبرز المراحل التي مر بها التسيير العقاري في الجزائر كالاتي:

4-1-مرحلة العهد العثماني: في هذه المرحلة آي ما قبل سنة 1830، كانت الأملاك العقارية مقسمة حسب نوعية استغلالها وطرق حيازتها، وتحكمها الشريعة الإسلامية والعرف السائد بين السكان، تميزت بالاستقرار في النظام العقاري المطبق، والأراضي كانت مقسمة كما يلي:

- **الأراضي البايلك:** وهي الأراضي التي يملكها الباي وحاشيته، وتعتبر بمثابة أملاك الدولة حاليا
- **الأراضي ملك:** وهي الأراضي التي يملكها أشخاص أو عائلات بصفة فردية أو مشاعة بينهم، وليس لديهم عقود، ولهم الحق في التصرف فيها كما يشاءون سوى بالبيع أو الهبة أو الإيجار.
- **الملكيات العروشية (أراضي عرش):** هي الأراضي التي ينتفع بها سكان قبيلة آو عرش معين، عن طريق استغلالها وجني ثمارها، وتبقى للحكومة أو للسلطة ضبط كيفيات الاستغلال والانتفاع من هذه الأراضي حسب عادات تلك القبيلة.
- **الأراضي أو الملكيات الوقفية:** وهي العقارات تلتي حبست لفائدة مشاريع ومؤسسات دينية أو خيرية.

2.4. مرحلة الاستعمار الفرنسي (1830-1962) (تشتيت الملكية الجماعية) :

أهم ما ميز هذه المرحلة هو الاستيلاء والتعدي على أراضي الجزائريين وذلك باستعمال شتى الطرق، سواء كانت مادية أو قانونية، وهي الأهداف الأساسية والمرآة العاكسة لنوايا المستعمر.

من أهم الوسائل التي كان لها بالغ الأثر على التسيير العقاري في الجزائر قانون 22/04/1863 والمعروف بقانون مجالس المشيخة والمستوحى من الإمبراطور نابليون الثالث والخاص بتقسيم أراضي القبائل والجماعات والأراضي العروشية إلى وحدات عقارية صغيرة، بهذا حقق المعمر هدفين أساسيين: أولهما اقتصادي (تحويل الأملاك للفرنسيين). والثاني اجتماعي (فك الرابطة الاجتماعية وتقليل المقاومة الجماعية للسكان).

- قانون 1873/07/29 والمسمى قانون فأرني (loi warnier) والقاضي بفرنسة كل الأراضي الجزائرية.

صدور أول تشريع للمعمر بموجب المرسوم رقم :58/1463المؤرخ في: 1958/12/31 والذي يتحكم في تنظيم عملية التعمير والبناء طبقا لإجراءات قانونية وإدارية تنظم توسع المدن والتجمعات السكانية بما في ذلك إجبارية الحصول على رخص للبناء قبل البدء في عملية الانجاز.

3.4. مرحلة ما بعد الاستقلال (التكفل المحلي بالعمران و التسيير العقاري) :

1.3.4 فترة ما بين (1962-1973) :

اهم ما ميز هذه الفترة صدور أول تشريع للبلديات بموجب الأمر رقم 24/67 المؤرخ في 1967/01/18 حيث قامت الدولة بإرساء قواعد ونظم جديدة تحكم الجماعات المحلية، يهدف الى:

- أحداث مؤسسات البناء العقاري وإنتاج مواد البناء.
- تسهيل إحداث التعاونيات العقارية بين سكان البلدية.
- تسهيل تحقيق برامج الإسكان وكل البناءات التي من شانها آن تؤمن وسائل السكن.
- وفي مجال العمران فانه من واجب البلدية آن تضع مخططا أصليا خاصا بعمران البلدية يتماشى مع نطاق المخطط الوطني لتنظيم البلاد، ويخضع هذا المخطط لمصادقة الوزير المكلف بالبناء.

ومن أهم القوانين كذلك التي أحدثت تغييرا في تنظيم وتسيير العقار، نجد الأمر رقم: 173/71 المؤرخ في: 1971/11/08 المتضمن الثورة الزراعية، يهدف إلى تجميع الملكية العقارية في إطار ما يسمى صناديق الثورة الزراعية، حيث بلغت مساحة الأراضي التي تشملها هذه الصناديق 1.733.689 هكتار وزعت على 95.369 مستفيد منظمين في إطار تعاونيات عقارية.

2.3.4. فترة الاحتياطات العقارية (1974-1990 الرصيد العقاري):

- صدور الأمر رقم: 26/74 المؤرخ في: 1974/02/20 المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، والذي يعرف بقانون الرصيد العقاري للبلديات وجاء في صيغة الأمر بإدراج الأراضي من كل نوع (أراضي تابعة لأملاك الدولة، أراضي تابعة للجماعات المحلية، أراضي تابعة للخواص).

- في قطاع السكن الذي كان يقضي الأولوية في سياسة الدولة، فقد صدرت مراسيم تطبيقية لتنفيذ هذا التشريع سنة 1976 منها المرسوم التنفيذي رقم :24/76 ورقم: 28/76 ورقم: 29/76 وهي الوسيلة القانونية التي كانت سببا في إحداث تغييرات جذرية في التسيير العقاري بالمجالات الحضرية.

- مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري: يشمل المسح جميع الأملاك العقارية التابعة للدولة آو الخواص، ويكون أساسا ماديا للسجل العقاري الذي يبين بدوره الوضعية القانونية للعقارات ويبين تداول الحقوق العينية، ويعتبر السجل العقاري المرأة العاكسة لكل عقار، وللتغيرات التي تطرأ عليه.

- إنشاء المناطق الحضرية السكنية الجديدة (ZHUN):

- لآجل استدراك التأخر في توفير السكن الحضري، وكمنهج للخيارات الاقتصادية التي تبنتها الدولة بعد الاستقلال فقد صدر المرسوم رقم: 335/75 المؤرخ في: 1975/02/19 المتعلق بإنشاء المناطق السكنية الحضرية الجديدة، وهذا مع بداية الانطلاق في تنفيذ المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، عادى إلى إنتاج احياء سكنية تبدأ بسعة 400 سكن، ويختلف الحجم حسب التجمع الحضري المستفيد من هذا البرنامج فيصل إلى حدود 1000 سكن وقد يقل عن 400 سكن.

- هذا التشريع العقاري السكني الذي أوكلت مهمة تسييره لدواوين الترقية والتسيير العقاري (OPGI) وهي المرقي العقاري العمومي للدولة، لم يستثني أيضا الترقية العقارية الخاصة وذلك بإصدار الأمر المتعلق بتنظيم التعاون العقاري.

4-3-3-التعاون العقاري:

- تم إصدار التشريع الرامي إلى اكتساب السكن الخاص للأفراد بموجب الأمر رقم: 92/76 المؤرخ في: 1976/10/23 المتعلق بتنظيم التعاون العقاري، يؤسس لتجسيد الحق المفتوح لكل رب عائلة لاكتساب مسكن بكامل الملكية، عن طريق ما يسمى بالتعاونية العقارية التي تعد بمثابة شركة مدنية تخضع للقانون الجزائري المطبق في مجال التعاونيات (أمر رقم 32/72 المؤرخ في 1972/07/07).

- تسوية البنايات العشوائية وبداية التمهيد للإصلاح التشريعي (1981-1989):

- تعبر بوضوح على بداية القطيعة مع الملكية الجماعية والتسيير الأحادي للعقار الذي تحتكره الدولة اهم مميزاتها نذكر:
- توسيع نطاق الملكية الخاصة.
- مراقبة التعمير والبناء.
- النهوض بالترقية العقارية

4-3-4-فترة ما بعد 1990(الاصلاح التشريعي العقاري):

من أهم ما يمكن تسجيله خلال هذه الفترة و كان على علاقة بالعقار الحضري و تسييره، نشير في البداية إلى إصدار القانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالبلدية، بموجبه منح عدة صلاحيات لرؤساء المجالس الشعبية البلدية في مجال التعمير و البناء، و ما يرتبط به من مراقبة و متابعة لكل المشاريع التي تنجز على إقليم البلدية، المنهجية الجديدة لتسيير البلديات أصبحت تتماشى مع عدة مبادئ أهمها المشاورة و المشاركة مع السكان في عدة مجالات خاصة بالعمران و البيئة و في هذا الصدد نذكر بصدور تنظيمي تشريعي جديد ينظم عمل الجمعيات و هو ما جاء به القانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات.

5-أهم التحولات في مجال التسيير العقاري:

- التوجيه العقاري:
- تماشيا مع الأحكام الدستورية الجديدة، صدر القانون رقم 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري، والذي يعد الإطار المرجعي لسياسة التسيير العقاري بالجزائر. عمل على تحرير المعاملات العقارية، وإعادة الأراضي لملاكها الأصليين عن طريق إلغاء الأمر المتعلق بالثورة الزراعية.

5-1-التصنيف القانوني للعقار:

- **الأملاك الوطنية:** وهي الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها للدولة وجماعاتها المحلية.
- **الأملاك العقارية الخاصة:** هي حق التمتع والتصرف في المال العقاري أو الحقوق العينية من اجل استعمال الأملاك وفق طبيعتها.
- **الأملاك الوقفية:** وهي الأملاك التي تحكمها الشريعة السلامية قبل صدور قانون الثورة الزراعية، الذي ادمجها لتصبح تابعة للأملاك الوطنية، وتماشيا مع التغيير الذي عرفته البلاد في سياستها وانتهاج اقتصاد السوق

صدر القانون رقم 10/91 المؤرخ في 1991/04/27 وهو التنظيم الذي يحدد الأملاك العامة للأملاك الوقفية وكيفيات تسييرها و حمايتها.

6-المصالح المتدخلة في تسيير العقار:

6-1-البلدية:

بعد فترة الاستقلال لم تضع الدولة الجزائرية قوانين خاصة ومضبوطة تنظم العقار لكن بعد تراجع احتياجاتها من الأراضي نتيجة إقامة مشاريع أو توسيع مدينة ما صدرا مر تحت رقم 26/74 المؤرخ في 1974/02/26 المتضمن قانون الاحتياطات العقارية للبلديات واعتمد هذا الأمر على إعطاء السلطة المطلقة للبلديات في مجال التهيئة والتعمير وذلك بالتحكم والتصرف في الأراضي الصالحة للبناء وهذا لتلبية الاحتياجات من الأراضي لإقامة مشاريع عمومية.

وقد نقل بموجب المرسوم 04/86 المؤرخ في 1986/01/07 والمنشور الوزاري رقم 02 المؤرخ في 1986/09/20 الاختصاصات في مجال الاحتياطات العقارية لصالح البلديات من هيئة البلدية إلى الوكالة العقارية المحلية لتتفرغ البلدية لتنفيذ مشاريع أخرى لا تقل أهمية عن تلك التي تتعلق بالاحتياطات العقارية ومن صلاحيات البلدية وذلك وفقا لقانون رقم 08/90 المؤرخ في 90/04/07 المتضمن- قانون البلدية – وذلك في مجال التهيئة والتعمير والهياكل الأساسية والتجهيز يتعين على البلدية أن تتزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها ،وعلى البلدية أن تتحقق من: (**الشلحي.ع، ص 21، 2001**)

- احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها كما تسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء للشروط المحددة في القوانين والتنظيمات

6-2-الوكالة العقارية:

- **نشأة الوكالة العقارية واختصاصها:**

نظرا للعبء الملقى على عاتق البلدية ونظرا للتطور الذي تشهده البلديات كان من الضروري وجود هيئات ومؤسسات أخرى بجانب البلدية تساعدها على تنفيذ برامجها الإنمائية في مجال الاحتياطات العقارية وهذا لغرض صدر المرسومان التنفيذيان تحت رقم 03/86 و04/86 بتاريخ 86/11/07 ويتعلقان على التوالي بإنشاء– الوكالة العقارية الوطنية

– -- **الوكالة العقارية المحلية:** وطبقا لنص المادة من المرسوم 04/86 تنحصر اختصاصات الوكالة فيما يلي:

-تنفيذ العمليات المرتبطة بتكوين مجموع الاحتياطات العقارية تطبيقا لتوجيهات مخطط التعمير وتعليماته

-تعد الملفات التقنية والإدارية السابقة لقرارات برامج التهيئة.

تكليف من يقوم بالدراسات والأشغال بتهيئة المناطق السكنية والصناعية.

- تضع تحت تصرف المتعاملين العموميين أو الخواص الأراضي التي وقع التنازل لهم عنها بعد القيام بالعمليات التي تسبق هدا التنازل.

- تساعد السلطات المحلية والمصالح المعنية في مراقبة تنفيذ المتعاملين الموجودين في مناطق التهيئة التي تتكفل بها الوكالة لتعليمات مخطط التهيئة.

- تسهر على برمجة الأعمال بين المتدخلين في المناطق التي تتكفل بها وعلى تنفيذها.

6-3-إدارة أملاك الدولة:

تعتبر إدارة أملاك الدولة من المصالح الأولى التي أنشأها المستعمر الفرنسي وقت دخوله الجزائر وبالضبط في سنة 1848 ومنذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا لا تزال إدارة أملاك الدولة قائمة، وهذا نظرا للدور البالغ الأهمية الذي تلعبه في الحياة اليومية والعادية للفرد والمجتمع باعتبارها إدارة عامة.حيث أنها هي الهيئة المكلفة بالحماية والمحافظة على أملاك الدولة وتسييرها.

كذلك تتمتع بحق المراقبة الدائمة على استعمال أملاك الدولة العامة والخاصة المخصصة والغير مخصصة. كما نستطيع القول إن إدارة أملاك الدولة تقوم بدورين الخبير والموثق لفائدة الدولة وجماعاتها المحلية كخبير عند قيام أعوانها بتقييم كل الممتلكات العقارية والمنقولة التي تمتلكها الدولة والمجموعات العمومية الأخرى .مهام إدارة أملاك الدولة: (شلحي.ع، ص 20، 2001)

- أن دور ومهمة إدارة أملاك الدولة لا تحصر في تحصيل الموارد المالية للدولة أو تنفيذ نفقات عمومية بل ترمي إلى:
- من جهة تنظيم وتسيير الممتلكات العمومية في ظل الشروط التي تتضمن حماية حقوق الدولة.
- السهر على تفادي كل تصرف من شانه المساس بالأملاك الوطنية
- مراقبة الشروط الشكلية والموضوعية للوثائق المتعلقة بالملكية العقارية العمومية والخاصة.

مديرية الحفظ العقاري:

أنشئت مديرية الحفظ العقاري كهيئة إدارية مستقلة عن إدارة أملاك الدولة في 1991/03/02 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 65/91 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية لإدارة أملاك الدولة والحفظ العقاري.

صلاحياتها : وفقا لأحكام الأمر رقم 75-74 المؤرخ في 1975/11/12 والمعدل المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري تقوم بـ :

1- القيام بالقيد العقاري كلما انتهت عمليات مسح الأراضي في بلدية ما، بإنشاء الدفتر العقاري الذي يسلم للأشخاص الذين أثبتت حقهم في الملكية العقارية.

2- تطبيق الأحكام المتعلقة بالشهر العقاري والسهر على احترامه من طرف المحررين (الموثق، السلطات الإدارية، كاتب الضبط)، الوثائق (المتضمنة للملكيات العقارية وحقوق عينية أخرى). **(قانون التوجيه العقاري، المادة 23و24)**

6-4- الوكالة الوطنية لمسح الأراضي:

- **النشاطات الرئيسية للوكالة: بصفتها** وكالة مسح الأراضي للدولة فهي مكلفة بـ:

-إنشاء المسح العام لكل البلديات الريفية والحضرية على المستوى الوطني والمسح العام للبلدية يعطي: الوضعية الطبوغرافية والقانونية لكل ملكية عقارية للبلدية مهما كانت عمومية أو خاصة. المسح العام للأراضي يتكون من: **(الوكالة الوطنية لمسح الأراضي بالمسيلة)**

- مخطط مسح الأراضي (المخطط الطبوغرافي لقطع الأراضي التي تعطي التمثيل البياني لكل الملكيات)- . مصفوفة مسح الأراضي قائمة ومواصفات جميع الملكيات العقارية التابعة لنفس المالك في البلدية.

7- فاعلية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية: إن قوة فعالية الإدارة المحلية تتوقف على وفرة الموارد المالية، فالمال هو عصب كل نشاط إداري، لا فائدة من تشكيل المجالس المحلية عن طريق الانتخاب العام المباشر ومنحها صلاحيات هامة ومتعددة دون توفير الموارد المالية اللازمة والكافية، فعدم توفير الموارد للمجالس المالية يشل نشاطها ويحد من فعاليتها .إن توفير المال للوحدات المحلية يعتبر من أهم عوامل نجاحها في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، وأن الحكم على نجاح نظام الإدارة المحلية أو فشلها يكون بالنظر إلى مصادر مواردها المالية .يرتبط استقلال الوحدات الإدارية المحلية في مباشرة صلاحياتها ارتباطا وثيقا بمواردها المالية)فيزداد الاستقلال قوة وضعفا من الناحية العملية وفقا لزيادة الموارد أو قلتها. لكي تستطيع الوحدات المحلية القيام بكل صلاحياتها يجب أن تكون الموارد المحلية كافية لمواجهة الاحتياجات المحلية .إن الوحدات المحلية تؤدي خدمات متعددة ومتنوعة ثقافية وتعليمية واجتماعية واقتصادية، هذا يقتضي أن يكون لها موارد مالية متعددة وكافية.

8-صلاحيات الجماعات المحلية بخصوص العقار والتنمية: لقد تغير وتطور دور الجماعات المحلية فلا يقتصر على أداء الخدمات ذات الطابع الإداري بل توسع ليشمل المجالات الاقتصادية، لذا يجب على الجماعات المحلية أن تمارس الوظائف الاقتصادية ومن خلالها تساهم في إنعاش الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المحلية .يتبين أنه رسخ الديمقراطية المحلية ودعم مجالات المسؤولية المحلية ووسع من اختصاصات الجماعات المحلية لكونها فاعلا اجتماعيا واقتصاديا،

يفسح المجال لتنمية المجال الحضري بوضع التخطيط الاستراتيجي المتعدد السنوات لأجل تحقيق التنمية .ومن ثم تقوم المدن بدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بتوفير المناخ المنسب لخلق وتطوير الاستثمار وخلق المردودية .تعمل الجماعات المحلية على تقوية روابط الشراكة بينها وبين السلطات العمومية بإنعاش وتنشيط الاقتصاد بإنجاز البنايات التحتية بإقامة المناطق الصناعية وانشاء وتجهيز القطاع السياحي والتجاري لتحقيق التنمية المحلية.

9-آليات ترشيد وحماية العقار: لحماية العقار من الاستنزاف اسند المشرع مهمة تحديد الأراضي العامرة أو القابلة للتعمير لأدوات التهيئة العمرانية والتعمية التي تبين مسألة شغل الأراضي بصررة رشيدة وكثيفة للمحافظة على الأراضي الفلاحية وترقية واستصلاح المساحات والمواقع المحمية، حيث تكون قابلة للتعمير الأراضي التي تراعي الاقتصاد الحضري التي تقع داخل الأجزاء المعمرة للبلدية، أو تكون متلائمة مع أهداف المحافظة على التوازنات البيئية، أو تكون غير معرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية .يرخص القانون بتحويل الأرض الفلاحية الخصبة أو المخصبة إلى أراضي قابلة للتعمير ويحدد القيود التقنية والمالية المرافقة لعملية التحويل، ولا يجو ز استعمال الأراضي أو البناء بما يخالف تنظيمات التعمير، حرصا على حماية الوعاء العقاري للمدن من التبذير وللوفاء بالطلب المتزايد على العقار الحضري من قبل المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين لإقامة المشاريع، لذا تعد مسألة توفير العقار الحضري والصناعي من المشاكل التي تعرقل الاستثمار الوطني والأجنبي. (**مزياني .ف،ص52 ،2012**)

10-إصلاح العقار الحضري وفق مبادئ التنمية المستدامة:

بعد مرور أكثر من عشرية كاملة من العمل بقوانين التهيئة والتعمير لاسيما رقم 29/90 تبنت السلطات العمومية منهج جديد يرتكز على مفهوم الاستدامة في التعامل مع الجانب العمراني خاصة، حيث أصبح من الضروري التشاور مع كل الفاعلين من اجل المحافظة على الاستهلاك المجالي للعقار بسبب التعمير المفرط وتماشيا مع أسس التنمية المستدامة لذلك تم إصدار عدة نصوص قانونية جديدة تهتم بالمجال المبني منها:

8- القانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة.

9- القانون رقم05/04 المؤرخ في2004/08/14 المعدل والمتمم لقانون التعمير رقم 29/90.

10- القانون رقم06/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

11- القانون رقم08/ 15 المؤرخ في 2008/07/20 المتعلق بمطابقة البنايات واتمام انجازه.

التسيير البيئي

GESTION ENVIRONNEMENTALE

التسيير البيئي:(GESTION ENVIRONNEMENTALE)

تمهيد:

أصبحت قضية البيئة من أهم القضايا التي نالت اهتمام العديد من العلماء والمتخصصين خلال القرن الواحد والعشرين باعتبارها أحد الأركان التي تعتمد عليها البلدان المتقدمة منها والنامية على حد سواء. وتتعرض التنمية المستدامة في كاف البيئة في الوقت الحالي للعديد من المشكلات التي بدأت تظهر آثارها على جميع الكائنات الحية بصورة عامة والمجتمع الحضري بصفة خاصة. ومن أكثر هذه تهديدا ـة أشكاله وصوره باعتباره يشكل المشكلات إلحاحا التلوث الصناعي بكاف واضحا لمختلف أوجه الحياة الصحية والبيئية، ويتطلب مواجهته والحد من آثاره ـة قطاعات المجتمع وفئاته.

1- التعريف بالبيئة:

عرفت البيئة بعدة تعريفات، فعرفتها هيئة حماية البيئة الأمريكية بـ "مجموعة العناصر) والمنظومة المعقدة التي تجمعها (التي تجعل الأشياء والظروف المحيطة بحياة الأفراد والمجتمعات كما يتم معاينتها).(**رشوان.أ،ص4، 2006**)

– وحسب المشرع الجزائري هو:

– المشرع الجزائري في تعريفه للبيئة، بحيث قام بحصر مدلول البيئة ضمن العناصر الطبيعية وهذا في إطار ضبط لمفاهيم المصطلحات الخاص بقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث جاء في هذا القانون أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والحيوان والنبات بما في ذلك التراب الو راثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا بين الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.

2-تعريف البيئة الحضرية :هي إحدى وجوه البيئة المشيدة، وسميت بالبيئة الحضرية تمييزا لها عن البيئة الريفية وتعني دراسة العالقات الموجودة داخل المدينة بين مركباتها، سواء أكانت طبيعية أو غير طبيعية حيوية أو غير حيوية، و تأثيرها على الإنسان والحيوان، ومجال بحثها يضم أربع محاور أساسية:

- المحيط الحيوي الحضري.
- تأثير التلوث على المجتمع الإنساني والنباتي.
- – تأثير العوامل غير الحيوية على المجتمعات الإنسانية.

- مناخ الحضري والهيدرولوجية الحضرية.

وتتميز البيئة الحضرية عموما بتطور وسائل النقل والاتصال وتحسين مستوى الخدمات مقارنة مناخ الحضري والهيدرولوجية الحضرية .بالبيئة الريفية، أما الوجه الشاحب فيها فهو التفاوت الكبير في تنظيم الأحياء، وانخفاض مستوى البيئة نتيجة التلوث الصناعي، والتلوث الناتج عن وسائل النقل، والتكدس السكني والسكاني وتدهور الحالة الصحية. والاجتماعية، وتدهور وانعدام المساحات الخضراء.

3-المشكلات البيئية:

- ا لمشكلات البيئية هي أي تغير كيمائي أو نوعي في المكونات البيئية الاحيائية وللأحيائية على أن يكون هذا التغير خارج مجال التذبذبات لأي من هذه المكونات بحيث يؤدي الى اختلال في اتزان الطبيعة. ترتبط المشكلات البيئية بصورة رئيسية بالتلوث، كما وتعرف الملوثات بأنها أية مواد صلبة أو سائلة أو غازية وأية ميكروبات أو جزيئات تؤدي إلى زيادة أو نقصان في المجال الطبيعي لأي من المكونات البيئية.

ونذكر من بينها:(**رشيد.ح، ص16، 1990**)

3-1-النفايات:

تطرح الكائنات الحية في النظام البيئي الطبيعي بقاياها وإفرازاتها، فيقوم النظام البيئي بإعادة استخدامها بكفاءة عالية ضمن دورة واضحة؛ إذ تقوم المحلِلات بتحليلها إلى مواد أولية بسيطة تعود إلى التربة فتستخدمها النباتات، وهذا يسمى التنقية الذاتية. أما النفايات التي يلقيها الإنسان، ونتيجة لازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة والتقدم الصناعي والزراعي وغيرها، أدى ذلك إلى ازدياد كمياتها، بالإضافة إلى إنتاج نوعيات خطرة على البيئة، فأصبحت عملية جمعها ونقلها والتخلص منها في جميع دول العالم من الأمور المهمة للمحافظة على الصحة والبيئة. وقد نَصّ قانون حماية البيئة الأردني لعام 1995م على تعريف النفاية الصلبة بأنها مواد قابلة للنقل ويرغب مالكها بالتخلص منها، بحيث يكون جمعها ونقلها ومعالجتها من مصلحة المجتمع(www.epa.gov) .

3-2-تلوث المياه:

النفايات المستهلكة للأكسجين وتشمل الكائنات الحية المسببة للأمراض والمواد العضوية الناتجة عن الأغذية، ومخلفات النباتات وبقايا المحاصيل والمياه العادمة (المنزلية، والصناعية والزراعية). وهذه المواد قابلة للتحلل، إذ يمكن أكسدتها في المياه، ولذلك تسمى مواد مستهلكة للأكسجين .يؤدي استهلاك الأكسجين المذاب في الماء إلى استنزافه، وبالتالي مونت الأحياء المائية خنقاً مثل الأسماك والكائنات الحية الدقيقة الهوائية، وفي الوقت نفسه تزداد

الكائنات الحية الدقيقة اللاهوائية في الماء فتحلل المواد العضوية لاهوائياً، وينتج غازات سامة وروائح كريهة ناتجة من NH3, H2S. .(رشيد.ح،ص25، 1990)

- المواد السامة العضوية وتشمل النفط، والعصارة في أماكن الطمر الصحي. وتلوث المياه بالنفط يصيب مياه البحار والمحيطات بسبب تسربه من السفن المحمَّلة بالنفط أو من آبار النفط بالبحر .أما العصارة فتصيب المياه الجوفية بسبب تسربها من مكبات الطمر الصحي وترشّحها خلال الصخور ومن ثم وصولها المياه الجوفية . (عابد.ع،ص20، 2001)
- المواد السامة غير العضوية بعض هذه المواد مصدرها الصخور، إذ تتحرر بالتجوية وتحمل بالمياه الجارية أو الأنهار إلى البحيرات، أو تتخلل مسامات التربة والصخور فتلوث المياه الجوفية. غير أن الإنسان سرّع بعمليات التعدين والمعالجة في تحرير المواد السامة من الصخور بمعدل آلاف المرات مقارنة بالعمليات الطبيعية. بالإضافة إلى ما تضيفه المصانع والمستشفيات والمزارع، وغيرها من المواد السامة إلى النظام البيئي.

صورة رقم (01): تلوث المياه

"Winds of change: reducing transboundary air pollutants.",

3-3-الضوضاء:

الضوضاء هي أصوات ذات استمرارية أصوات غير مرغوب فيها وتحدث عادة بسبب التقدم الصناعي. وهي أصوات تأتي مصدرها من المدن التي يكون فيها تضخم سكاني وازديادات في النشاط العمراني والصناعي واستخدام مركبات النقل ونتيجة ذلك يصبح أصوات السيارات والسكان وغيرها من الأصوات التي تزعج الإنسان وتسبب له امراضا كثيرة ومعظمها تكون أمراض نفسية تؤثر على صحة الإنسان والتجمعات الصناعية التي تكون بجانب التجمعات السكنية يسبب الضوضاء ومن الأمراض المؤثرة على الإنسان:

- ارتفاع ضغط الدم
- يزيد الجهة العدوانية للإنسان
- الإضطراب
- يؤثر على السمع يؤدي على إتلاف الخلايا
- يؤثر على التفكير

شكل رقم (01): توضح الضوضاء في المدن

https://m-quality.net/?p=8806

4-3-تلوث التربة:

تلعب التربة دورا هاما في نمو النباتات وحياتها، وتعد الأساس الذي تقوم عليه عمليات الإنتاج الزراعي والحياة الحيوانية، كما تحوي التربة على كثير من الكائنات الحية الدقيقة، و الديدان، و الحشرات .وتكمن أهمية التربة في كونها وسطا استناديا للنباتات تنمو فيها الجذور، وعن طريقها تمتص النباتات الماء والأملاح المنحلة التي تحتاجها. ويتوافر في التربة الشروط البيئية المختلفة من الجفاف والرطوبة والتهوية والحرارة والملوحة وغيرها. وتعد كذلك أحد المكونات الرئيسية لدورات العناصر الأساسية الطبيعية وذلك لأن مكونات التربة تعتمد على مكونات الهواء والماء

وتركيب الهواء يعتمد على التربة والماء وهكذا كما تعد التربة من أعقد الأنظمة الطبيعية، لأنها تؤلف نظاماً خاصاً متعدد الأطوار وغير متجانس فهي تتكون من طور صلب، وطور سائل، وطور غازي.

وتعرف **التربة** بأنها الطبقة السطحية من الأرض، وقد تكونت خلال سلسلة من العمليات المعقدة خلال ملايين السنين .(**حمد غسان.س،ص 345، 2010**)

و**تلوث التربة** يعني دخول مواد غريبة في التربة أو زيادة في تركيز إحدى مكوناتها الطبيعية، الأمر الذي يؤدي إلى تغير في التركيب الكيميائي والفيزيائي للتربة، وهذه المواد يطلق عليها ملوثات التربة وقد تكون مبيدات أو أسمدة كيميائية أو أمطار حمضية أو نفايات (صناعية – منزلية – مشعة وغيرها ...) وغيرها .

تعتبر التربة ملوثة باحتوائها على مادة أو مواد بكميات أو تركيزات على غير العادة سواء بالزيادة أو النقصان فتسبب خطر على صحة الإنسان والحيوان والنبات أو المنشآت الهندسية على حساب الأراضي الزراعية أو المياه السطحية والجوفية وتعتبر من أبرز مشكلات البيئة وأكثرها تعقيداً وأصعبها حلاً.

شكل رقم(02): يوضح تلوث التربة

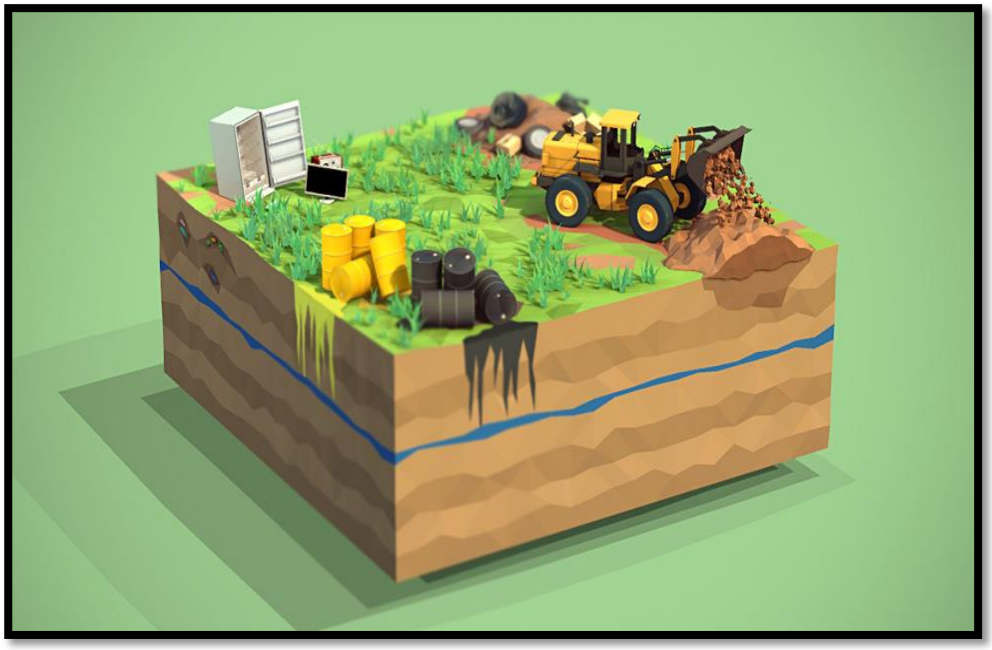

https://www.mozaweb.com/ar/Extra-nm_thg_3_d-tloth_ltrb-146877

3-5-الاحتباس الحراري:

هو ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغيير في سيلان الطاقة الحرارية من البيئة وإليها. وعادة ما يطلق هذا الاسم على ظاهرة ارتفاع درجات حرارة الأرض عن معدلها الطبيعي. وعن مسببات هذه الظاهرة على المستوى الأرضي أي عن سبب ظاهرة ارتفاع حرارة كوكب الأرض ينقسم العلماء إلى من يقول أن هذه الظاهرة ظاهرة طبيعية وأن مناخ الأرض يشهد طبيعيا فترات ساخنة وفترات باردة مستشهدين بذلك عن طريق فترة جليدية أو باردة نوعا ما بين القرنين 17 و18 في أوروبا .يعد الإشعاع الشمسي المصدر الرئيس للطاقة على سطح الأرض، إذ ينطلق من الشمس باتجاه الأرض فينفذ من خلال غازات الغلاف الجوي على شكل أشعة مرئية قصيرة الموجات، وأشعة حرارية طويلة الموجات (تحت الحمراء) وبعض الأشعة فوق البنفسجية التي لا يمكن امتصاصها بواسطة الأوزون، فيمتص سطح الأرض الأشعة الواصلة إليه فيسخن عندها، ويبث حرارته نحو الغلاف الجوي على شكل القريب من سطح الأرض فيحتبس الحرارة، ولا يسمح لها بالنفاذ أو الإفلات إلى أعلى، ويعيد بثها نحو الأرض، مما يؤدي إلى زيادة درجة الأرض .بدأ الشعور الظاهرة الاحتباس الحراري منذ عام1880 م، إذ ارتفعت حرارة جو الأرض بمقدار نصف درجة مئوية خلال القرن الماضي، وستزداد درجة مئوية واحدةً بحلول عام 2040م ومن المتوقع أن ترتفع نحو 3,2 درجة مئوية لغاية سنة 2100 م. ش:_؛يتسبب ثاني أكسيد الكربون بنحو 72% من ظاهرة الاحتباس الحراري تقريبا.

شكل رقم (03): يوضح الاحتباس الحراري

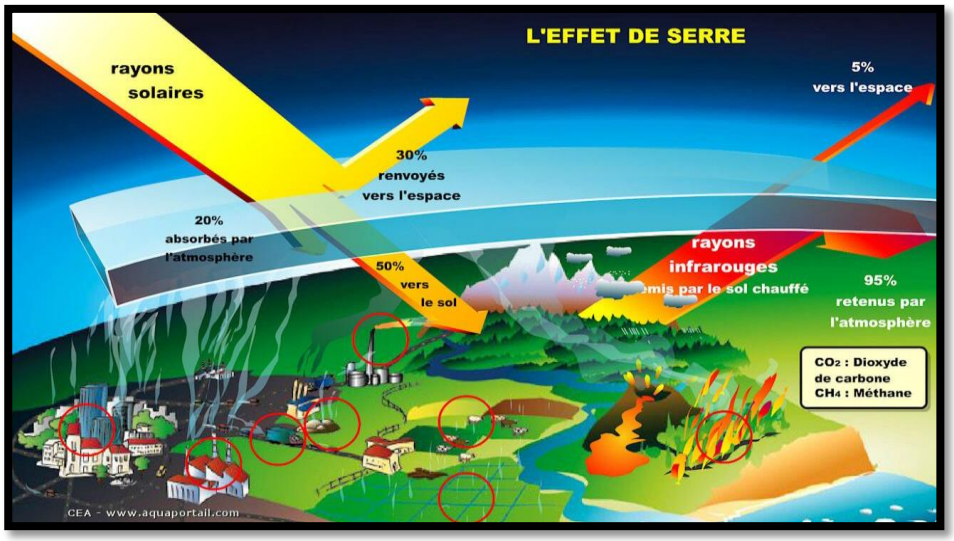

(Rajendra C. Patil, Mahesh M. p30,2011)

4- أدوات التسيير البيئي:

تتمثل أدوات التسيير وفقا لما جاء في نص المادة 85 من القانون رقم 81-08 من قانون حماية البيئة، والتي نصت على: هيئة العالم البيئي، وتحديد مقاييس البيئية، تخطيط الأنشطة البيئية، والأنظمة القانونية الخاصة، ونظام تدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة،"" وعليه سنتطرق إلى كل مبدأ على التوالي. (**بوخالفة.ع،ص62، 2020**)

4-1-مبدا الإعلام البيئي: بموجب هذه الأداة ينشأ نظام شامل للعالم البيئي يتضمن على الخصوص على ما يلي: شبكات جمع المعلومات البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو الخاص، وكذا جمع كل المعلومات حول مختلف الجوانب المتعلقة بحماية البيئة .وعليه فقد اعتبرت الإعلام البيئي حق لكل شخص طبيعي او معنوي يطلب تزويده به من قبل الشبكات المذكورة ومختلف الهيئات القائمة، بخصوص ما يتعلق بحالة البيئة والتنظيمات والتدابير والإجراءات الموجهة لضمان حماية البيئة وتنظيمها، وكما نص القانون في نص مادته الثامنة والتاسعة، على انه يتعين على كل شخص طبيعي او معنوي بحوزته معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكنها التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية، تبليغ السلطات المحلية أو السلطات المكلفة بالبيئة، وحق كل مواطن في الحصول على المعلومات والأخطار التي يتعرضون لها في بعض مناطق الإقليم، وكذا تدابير الحماية التي تخصهم، وقد جاء كل ذلك تحت عنوان الحق الخاص في الإعلام البيئي.(نفس المرجع السابق)

4-2-تحديد المقاييس البيئية: يقصد بذلك أن تضمن الدولة حراسة مختلف مكونات البيئة وفي إطار يجب عليها أن تضبط القيم القصوى ومستوى الإنذار، وأهداف النوعية وخاصة فيما يتعلق بالهواء والماء والأرض وباطن الأرض، وكذا الإجراءات حراسة الأوساط المستقبلية، والتدابير التي يجب اتخاذها في حالة وضعية خاصة .وكما تسهر الدولة على حماية الطبيعة والمحافظة على السلالات الحيوانية والنباتية ومواضعها، والإبقاء على الموازنات البيولوجية البيئية، والمحافظة على الموارد الطبيعية من كل أسباب التدهور التي تهددها بالزوال، وذلك باتخاذ التدابير لتنظيم وضمان الحماية.

4-3-تدخل الجمعيات والأشخاص في مجال حماية البيئة:

ظهر هذا التدخل من خلال مساهمة الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس انشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي في عمل الهيئات بخصوص البيئة وذلك، من خلال المساعدة بإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به، بالإضافة إلى إمكانية فع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات

التي ال تعني الأشخاص المتسببين لها بانتظام .ويبدو في هذه الحالة أن المشرع الجزائري في هذا الصياغ قد وسع مجال رفع الدعوى من غير المتسببين للجمعية، وذلك بالنظر إلى أولوية والأهمية التي تحظى بها حماية البيئة.

5-4-وسائل أخرى للمحافظة على البيئة

أدّى ظهور العديد من المشاكل البيئيّة، واستمرار انبعاث الغازات الدفيئة، وظاهرة الاحتباس الحراري إلى أهميّة نشر وزيادة الوعي بضرورة الحدّ من التلوث، والمحافظة على البيئة، والتقليل منه، ذلك عن طريق الحد من تلوث الهواء: يُمكن الحدّ من تلوث الهواء من خلال:

- تقليل انبعاثات السيارات واستهلاك الوقود، ذلك من خلال استخدام وتركيب قطع تستهلك طاقة بشكل أقل، والتشجيع على المشي، أو ركوب الدراجات الهوائيّة، مع التأكيد على أهمية وجود ممرات مخصصة لها.
- استخدام أجهزة مكافحة للتلوث وقادرة على إزالة الملوثات بواسطة امتصاصها وترشيحها وتصفيتها في المصانع.
- إجراء بعض المزارعين لعملية الحرق المحكوم أو حرق تقليل الأخطار) أبي حرق الأعشاب الضارة، والحشائش، والشجيرات الكثيفة بوقت وأشهر معينة، بحيث تكون كمية الأدخنة الناتجة و تأثيرها أقل ما يمكن، وما تجدر الإشارة إليه أهمية مراعاة القيود البيئية والالتزام بها، كي لا تندلع هذه الحرائق بشكل أكبر، ويصعب السيطرة عليها.

معالجة مياه الصرف الصحي: تدل هذه النقطة إلى أهمية إزالة شوائب مياه الصرف الصحي ومعالجتها سواء كانت مياه للشرب أو مياه السباحة وغيرها، كي لا تصل إلى طبقات المياه الجوفية، أو المسطحات المائية الطبيعية من أنهار، وبحار، ومحيطات.

- **إدارة النفايات الصلبة**: تعد عمليّة تقليل حجم النفايات الصلبة من أهم الخطوات لتسهيل التعامل معها، واستخلاص بعض المواد منها، أو إعادة استخدامها وتدويرها.

تسيير الخدمات الحضرية

GESTION DES SERVICES URBAINS

تمهيد:

يتجمع الناس في أماكن واحدة للعيش بطريقة جماعية مكونين مراكز للتجمعات السكانية .هذه الأخيرة تتوفر على الكثير من المرافق لاستمرارية العيش، وكذا تحقيق النمو الحضري والاجتماعي وبالتالي فهي توفر المرافق والخدمات الضرورية للحياة الحضرية، ومن هذه الخدمات نجد الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والإدارية الاقتصادية والترفيهية وغيرها...

إن هذه الخدمات الحضرية تختلف من مدينة إلى أخرى ومن حي إلى آخر، فنجد مثلا الأحياء الجديدة تعاني من نقص في الخدمات الحضرية، خاصة مع السنوات الأولى للسكن، وهذا يرجع إلى أساليب تسيير الخدمات الحضرية والمشكلات التي تواجهها سواء ما تعلق بالمواطنين والعمال المشرفين أو التجهيزات والأداء في تقديمهم للخدمات الحضرية

1- بعض المفاهيم حول الخدمات:

- **تعريف فليب تعريف:**

الخدمات هي أي نشاط أو منفعة يستطيع طرف تقديمها للآخر، وتكون غير ملموسة، أي غير مادية ولا ينتج عنها تملك أي شيء، لا يرتبط توفيرها بإنتاج مادي.

- **تعريف كرونوس:**

الخدمات هي عبارة عن أنشطة تدرك بالحواس وقابلة للتبادل، وتقدمها شركات أو مؤسسات معينة بتلك الخدمات، أو باعتبارها مؤسسة خدمية. مما سبق يمكن تعريف الخدمة على أنها منفعة مادية أو معنوية يقدمها طرف لطرف آخر، والخدمات الاجتماعية أو المجتمعية كما يحلوا للبعض أن يسميها هي أنشطة يقوم كل من القطاع العام والخاص بممارستها وتوفيرها للسكان في منطقة ما بهدف توفير سبل العيش الكريم وتحسين مستويات معيشتهم. (بن غضبان.ف، ص61، 2013)

1-1- تعريف الخدمات كنشاط اقتصادي:

الخدمات هي نشاط اقتصادي تمارسه الدولة أو القطاع الخاص لتوفير منافع معينة لإشباع حاجات ورغبات السكان دون تحقيق مكاسب مادية ملموسة لهم، أي تحقق منافع علمية وصحية وعقلية ونفسية وذهنية وبدنية وبيئية وتقنية للإنسان، والتي تسهم في ديمومة عطائه ورفع كفاءة أدائه من خلال توفير مستلزمات الحياة الأساسية التي تحقق الصحة والأمان.

1-1-1-كفاية الخدمات:

من اهم المعايير في تخطيط الخدمات توفيرها لجميع السكان بشكل متساوي وبدون تمييز، ولذلك يتم تخطيطها وفق توزيع السكان فلابد من تحقيق الكفاية في تقديم الخدمة لكافة السكان، ومن خلال تخطيطها بما ينسجم

وواقع توزيع السكان وكثافتهم، سواء تخطيط شبكات البنى التحتية أو اختيار مواقع الخدمات المجتمعية ويكون وفق المعايير المعتمدة في كل نوع من الخدمات .

1-1-2-كفاءة الخدمات:

تعتمد كفاءة الخدمات على نوع الآلات والمعدات والتقيات المستخدمة أي التجهيزات بمختلف أنواعها في توفير الخدمة، فكلما كانت تلك التقنيات متطورة كانت كفاءة توفير تلك الخدمات العالية وتحتاج تلك العملية إلى تحديث مستمر في استخدام كل ما يستجد من تطورات في مجال أي خدمة.

1-1-3- **مرونة الخدمات**: تكمن مرونة الخدمة في عدة اتجاهات هي:

- لو توفرت في الخدمة القدرة على استيعاب الزيادة السكانية الطبيعية لفترة من الزمن دون أن تؤثر على صحة الفرد الاعتيادية.
- استيعاب ما يستجد من تطورات في مجال الخدمة دون توقف أو قصور توفيرها .
- أداء عملها بصورة حتى وإن حدث خلل في جزء أو جانب ما منها .
- ويقصد به ان الخدمة لا يمكن تجديدها كليا في حالة حدوث طارئ معين بل يمكن تكييفها للمتطلبات الجديدة بصورة او بأخرى. (**بن عضبان.ف،ص 15، 2013**)

1-1-4- أهمية الخدمات في المدينة:

تظهر أهمية الخدمات في حياة سكان المدن والتجمعات الحضرية من خلال الجاذبية التي تمارسها المدن والتجمعات الحضرية في احتفاظ ساكنيها، كما تتضح أهميتها في القيام بمختلف الأنشطة والتخفيف من شروط الحياة الصعبة، ورفع مستوى حياة السكان.ويمكن حوصلة أهمية الخدمات في المدينة في النقاط التالية:

2- خدمة النقل الحضري:

2-1-مفهوم النقل:

يعتبر النقل من الخدمات الضرورية لكل النشاط البشري من خلال سهولة التنقل وتبادل المنتجات والأنشطة. واختلفت تعاريفه حسب المجالات. وأهم هذه التعاريف:

- النقل حسبما جاء في قاموس (لاروس): هو عملية حمل من مكان إلى آخر.

أما بن منظور فيعرفه في كتابه مختار الصحاح تحت (**ن ق ل**) نقل الشيء أي تحويله من موضع إلى موضع التنقل أي التحول ونقله تنقيلا أي أكثر نقله.

- التعريف الاجرائي: خدمة من أجل جلب منفعة في الزمان والمكان. حيث يتم نقل المواد والأشخاص من نقطة إلى أخرى باستعمال وسائل مختلفة والتي تعتبر العتاد المادي للنقل.

- **عرف القانون الجزائري:**

خدمة النقل حيث نصت المادة 16 من القانون رقم 17/88 المؤرخ في 10 ماي 1988 على ما يلي: (يعد نقلا كل نشاط ينقل بواسطته شخص طبيعي أو معنوي أشخاصا من مكان إلى آخر على متن مركبة مهما كان نوعها)

من الناحية الاقتصادية هو: (كل نشاط يخلق منفعة في الزمان والمكان بواسطة التحويل الفيزيائي للسلع والأشخاص من مكان إلى آخر).

يمكن تعريف النقل على أنه (تحويل موضع شيء مادي أو موضع شخص ما نحو موضع آخر باستخدام وسيلة أو مركبة معينة. ويطلق عليها وحدة النقل (دراجة. شاحنة. قطار. سفينة. طائرة..).

2-2-النقل الجماعي:

كما عرفه القانون هو: كل تنقل يتم مقابل أجرة أو لحساب الغير، ضمن المجال الحضري يقوم به أشخاص طبيعيين أو معنويين مرخص لهم لهذا الغرض. ويتميز بتقديم نفس الخدمة مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفر شروط اقتصادية وتقنية متساوية وملائمة للجميع.

هذا النمط من النقل بدأ خلال الستينيات وهو متعلق بتوسع المدينة والنمو السكاني المتزايد الذي تعرفه بلدان كثيرة. ويعتبر هذا النوع من النقل جد اقتصادي للطاقة وأقل تلويثا للبيئة، ومن الوسائل المستعملة فيه الترام–المترو–الحافلات–القطارات.

3-2-النقل الفردي:

هو كل تنقل يتم بأجرة أو بغير أجرة ضمن الوسط الحضري ويستعمل فيه السيارات الخاصة أي (الشخصية) والسيارات الحضرية.

4-2-النقل الحضري:

هو خدمة تقوم بالربط بين مختلف نقاط التجمع الحضري. تخص تنقل الأفراد والسلع وفقا لخطة تغطي الاحتياجات وتحقق التكامل والانسجام وبشكل وثيق، يهدف إلى إعطاء ديناميكية للحياة في المدينة وضمان التنقلات لكل المستعملين.

-عرف القانون النقل الحضري على أنه:

(نشاط للخدمات ينتج منفعة في الزمان والمكان بواسطة شخص طبيعي أو معنوي يضمن التحول الفيزيائي للأشخاص في مجال المحيط الحضري على متن مركبة معدة لهذا الغرض ولمسافة مقبولة.

ويعرف أيضا بأنه: (خدمة تقوم بالربط بين مختلف نقاط التجمع الحضري تخص تنقل الأفراد، وهو مجموعة التقنيات المستعملة والتهيئات والبنى التحتية والوسائل التي تهدف مجتمعة إلى تنظيم تنقلات الأفراد والسلع في الوسط الحضري في ظروف مثلى من وقت وتكلفة وراحة. فالنقل الحضري يعالج النقل الجماعي (الحافلة، قطار الأنفاق، القطار الحضري) وكذلك النقل الفردي الذي يتم من خلال السيارة الخاصة أو الدراجة الهوائية...إلخ. والنقل الحضري يضم جميع وسائل النقل التي تتلاءم مع خصائص الوسط الحضري كالكثافة السكانية والتي تتطلب تنظيما جيدا لحركة الأشخاص والبضائع وتواجد الأنشطة الاقتصادية.

3-النقل:

بعد الازدياد السريع للسكان في المدن واتساعها أصبحت المعضلة الأولى للمواصلات هي التوفيق بين السيارات والكتل البشرية أكثر مما تكون في قهر المسافات الطويلة وتقصيرها، حيث تختلف المدن بعضها عن بعض في عدد كبير من الخصائص التي تميز كل مدينة عن أخرى فظروف المواصلات عبر مختلف المناطق الحضرية تختلف كثيرا حسب مميزات النسيج العمراني ووصفة شبكة الطرق و العبور والانتقال والقدرة التقنية و المالية للجماعة المعنية ذلك فأن مشكلة النقل والحركة والاتصال في المدن تمثل إحدى المشكلات التي يلمسها سكان أو زوار جميع تلك المدن، فقد أدت الكثافة السكانية العالية التي تشهدها المدن و التوسع العمراني والزيادة في التحضر السريع إلى زيادة الطلب في التنقل بين مختلف مناطق المدن وعلى الأطراف الهامشية، حيث زاد الضغط على المحاور الرئيسية في مركز المدن. (**صغيري. ج، ص33 ،2009**)

وسوف يزداد الأمر تعقيداً مع مرور الزمن، حيث يزداد عدد السكان بينما تضل مساحة الأرض المستخدمة للإسكان والطرق والمرافق العامة الثابتة وسوف تزداد الحاجة إلى السرعة وإلى الطرق التي تساعد على السرعة لأن الامتداد العمراني سوف يبعد المسافة بين المسكن ومكان العمل، كما سيؤدي ازدياد الدخل الفردي والقومي إلى ارتفاع معدل السيارات نسبة للسكان، الأمر الذي يزيد من اكتظاظ الناس والسيارات ويبرز

العديد من المشكلات الاجتماعية والتلوث في بيئة المدن، ومن المشاكل التي تتعلق بقطاع النقل والمرور نذكر من بينها وباختصار:

- **الحوادث**. ويمكن حصر أهم حوادث السير في الوسط الحضري في الأسباب التالية:

✓الزيادة السكانية المرتفعة والنمو الاقتصادي.

✓ قصور في التخطيط السليم لاستخدامات الأراضي والتطور العم ا ربي.

✓انخفاض مستوى استخدام وسائل النقل غير الآلية مثل استخدام الد ا رجة والسير على الأقدام.

✓زيادة معدلات مرور مركبات النقل الثقيل.

- الازدحام.

ربما يكون اختناق المرور هو أول المشاكل التي تتبادر للأذهان عند التفكير في مشكلات النقل الحضري إذ أن مشاكل النقل مألوفة وليس هناك حاجة لتأكيد ما يثيره ازدحام المرور من إحباط ضيق الوقت ففي الوقت الذي يمكن لأثقل العربات قطع مسافة ميل واحد في الدقيقة نجد أن متوسط سرعة حركة المرور في المدن الكبرى لا تزيد عن إحدى عشر ميلا في الساعة الواحدة، ولعل من أهم العوامل التي تسهم وبوضوح في مشكلة اختناق المرور في المدن تركز الأنشطة الحضرية والأعمال في منطقة وسط المدينة أو ما تعرف باسم منطقة الأعمال المركزية فهذه المناطق تشهد اختناقا ملحوظا ساعات الذروة غير أن مشكلة الاختناق تفسر في جانب كبير منها في ضوء ظاهرة أصبحت شبه عامة وهي زيادة الاتجاه إلى امتلاك سيا ا رت خاصة.

صورة رقم (02):توضح الازدحام المروري

/https://mawdoo3.com

- عدم احترام قواعد المرور.

ساهم التطور التكنولوجي في صناعة السيارات إلى انتشار أعداد هائلة منها حول العالم، وبما أنّ تلك السيارات تحتاج إلى طرق للتنقل والتي تعتبر أحد أهم وسائل النقل، ذلك يتطلب قوانين لتنظيم العدد الكبير من السيارات في الطرق وتسهيل عملية سيرها لضمان عدم وقوع الحوادث والإصابات مما يؤدي إلى خسائر بشرية ومادية، لذا تقوم المنظمات الدولية والحكومات بتوعية السائقين وتوضيح خطورة عدم احترام قوانين المرور، وذلك من خلال إطلاق حملات وتوزيع مواد تربوية مشوقة توضح ما هي أخلاق القيادة الآمنة تهدف لإنشاء سائق منتمي وخاضع للقوانين المرورية، أي أنّ احترام قوانين المرور يكمن تطبيقها بالشكل الصحيح للحفاظ على الصعيدين المادي والبشري.(صغيري.ج،ص**33**، **2009**)

- التلوث الناجم عن النقل الحضري ومختلف تأثيراته، (تلوث بيئي، تلوث جوي).

تؤثر وسائل النقل البري على البيئة تأثيراً مباشراً وغير مباشر (أثار محتملة مثل الرصاص في وقود السيارات)، المركبات (على مدى دورة حياتها(، والبنية التحتية للطرق. وتكون التأثيرات على الصعيد المحلي (مثل الضجيج (أو العالمي (مثل التأثير على الغلاف الجوي .(ووفقا للاتحاد الأوروبي فإن الأمر يتطلب نهجاً موحداً وتعاوناً مشتركاً بين الدول، فالتلوث لن يتوقف على الحدود حيث أن بعض الدول متضررة من تدفق حركة المرور الدولية من خلالها. ويبدو أيضا بأن التعرض لأكسيد النيتروجين ذو إشكالية، وقد يكشف في الواقع عن ضعف مبكر للرئة بسبب الجسيمات متناهية الصغر. وللتلوث تأثيرات متأخرة على المدى المتوسط والمدى البعيد.

- صعوبة ربط الضواحي بمراكز المدن:

إن تركز النشاطات وسط المدينة أفرزت عنها حركة كثيفة متجهة صوب المركز الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تنقل سكان الضواحي نحو هذا المركز حيث تعتبر الضاحية منطقة طرد عكس المركز إلا أن الخطأ يكمن في تخطيطها وسوء ربطها بالمركز وفق حركية حضرية تعمل على وحدة النظام وانسجامه دون وضع فواصل.

4-**أهمية النقل:** للنقل اهمية كبيرة وقصوى في المدينة ونذكر من بينها:

4-1-أهمية النقل في التنمية العمرانية:

يوفر النقل حلقة الوصل بين البيت ومقر العمل والواقع أن 50 بالمائة من الرحلات داخل المدن هي رحلات تتعلق بالعمل كما أن التسوق والتنزه أسباب أخرى توجب النقل، كل هذه تعتمد على سهولة التنقل التي تجعل الوصول إلى الأماكن المطلوبة سهلة وممكنة حيث تتطلب حركة الناس خاصة في م ا ركز المدن وجود وسائل نقل ونظم من طرق وحافلات وغيرها من وسائل النقل الحضري وذلك لتسهيل الحركة وتحقيقها على أفضل وجه .(**صغيري. ج، ص64، 2009**)

ويكمن دور النقل الحضري في تزايد النمو المساحي والسكاني وتعدد الفعاليات الوظيفية ضمن الحيز المساحي للمدينة، ومع تزايد هذه الأهمية الأمر الذي دفع الباحثين والمتخصصين في مجالات عدة من تناول هذا الموضوع كل من زاوية تخصصه بغية الوصول إلى نتائج وحلول تخدم المدينة وتطورها

4-2-أهمية النقل في التنمية الاقتصادية:

يحظى قطاع النقل بنصيب كبير من الأهمية على الصعيدين الوطني والعالمي من طرف كل الدول، من حيث كونه قطاع خدمي رائد له القدرة على استحثاث نمو قطاعات أخرى في إطار التشابك الهيكلي بينها، فهو يساهم في تنمية الناتج الوطني وتوفير فرص العمل واستيعاب الاستثمارات المربحة، وتحسين استغلال الموارد، وتوسيع الامتداد العمراني والزراعي والتوطن الصناعي، ودعم البنى الأساسية والهياكل القاعدية، واعمار المناطق النائية، ودعم الانتشار المعرفي وتنشيط السياحة، وتوسيع آفاق العالقات الاقتصادية الدولية، وتعظيم المنافع بما يتماشى ومنحى عولمة الاقتصاد .وتتضح أهمية النقل من خلال التشابك الذي يحدثه في الهيكل الاقتصادية للدول، فالطلب على النقل يرتبط بتحرك العناصر والمدخلات الإنتاجية وكذلك بالنسبة للمنتج النهائي، وهذا يرتبط بمختلف الوحدات الإنتاجية بصفة مباشرة وطردية سواء تعلق الأمر بحصولها على مستلزماتها الإنتاجية أو تسويقها للمنتج النهائي، بالتالي فإن نسبة النفاق على النقل يشكل جزء هام من تركيبة تكلفة المنتج النهائي يجب أخذها بعين الاعتبار في دراسة هيكل تكاليف النتاج في المؤسسة. (**حبيطة ع،ص65 ،2014**)

4-3-أهمية النقل في التنمية الاجتماعية:

يؤثر قطاع النقل والمواصلات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحياة الاجتماعية للأفراد من خلال تسهيل عملية الاتصال الاجتماعي وربط العلاقات بين السكان واستعمالات الا ا رضي وتغيير في السلوك الاجتماعي والحضري لهم خاصة مع الامتداد العمراني الكبير للمدن الذي أدى إلى البعد بين افراد المجتمع لمسافات طويلة لا يمكن الوصول اليها بالسير على الأقدام" .تتجلى الوظيفة الأساسية للنقل في أنه يوفر حلقة الوصل بين البيت ومقر العمل كالمدرسة أو الجامعة إضافة إلى رحلات التواصل الاجتماعي بين الناس والسوق والتنزه وأسباب أخرى كثيرة توجب النقل، وقد وجد أن أكثر من % 71 من الرحلات داخل المدن هي

رحلات تتعلق بالعمل ".من هنا يمكن القول ان النقل في اي بلد يؤدي دو ا ر مهما في تنسيق انشطة المجتمع وتكاملها.

4-4-الجانب التسييري للنقل الحضري والمتدخلين فيه:

تشكل منظومة النقل الحضري أحد أهم أركان التنمية العمرانية المستدامة بالأوساط الحضرية وخاصة بالمدن نوعية حركة المرور بجلاء، حسن السير الوظيفي بالمدينة من عدمه، فلا يمكن تصور خطة تطوير الكبرى، كما تكشف المدينة بمعزل عن خطة للنقل الحضري تستهدف اجل والوسائل، لا بل هناك من يدعو إلى ضرورة وضع خطة النقل فلا يعقل أن ,خطة وتسيير حضري شامل قبل المخطط العمراني، بالنظر إلى أهمية النقل على حياة المدينة سكانا وأن وتبقى البنية التحتية ووسائل النقل الحضري العمومي دون تطور وتحسين ورفع الأداء اتسع المدينة وتكبر حجم للاستجابة إلى الطلب المتزايد، ولاشك أن الجزائر ليست بمنأى عن هذه المشاكل خاصة منها المرتبطة باقتصاد المدينة فقد أدى التزايد السكاني لبعض المدن إلى تداخل الوظائف، و تعدد الحركة و تنوع أسباب .

آن عملية تسيير وتنظيم قطاع النقل الحضري على المستوى الوطني تتم من خلال مجموعة من الوزارات حيث تتدخل كل واحدة حسب اختصاصاتها. فوزارة النقل ل الدولة علىّ والتي تمثل السلطة التشريعية وتحّدد الاختيارات السياسية الكبرى والأهداف المرجّوة المستوى الوطني وتمتّ ل في نظام النقل، تقوم بالتشريع، التنظيم والتكوين، ووزارة من قطاع النقل، والتي تعتبر أهم ممثل الأشغال العمومية تشرف على تصميم وإنجاز الطرق والمنشآت الفنيّة وصيانتها وكذا تجهيزها، ية ووزارة الداخلية والجماعات المحل تقوم بتهيئة الطرق وتنظيم ومراقبة حركة المرور، ووزارتيّ العدل والمالية تعمل على تسليط العقوبات وتحصيل الغرامات المالية وغيرها من المصالح.
على المستوى المحلي :الولاية تعمل الولاية على تنظيم النقل الحضري على مستواها عن طريق المديريات الولائية حيث تتكفّلّ من خلال الولاية بإعداد مخطط النقل للولاية ومخطط النقل الحضري وعملية تنظيم النقل من خلال مديريات النقل في الولايات التي حّدد مهامها المرسوم التنفيذي رقم 09 – 183 المؤرخ في 42ّ نوفمبر 2009 بتنظيم عملها حيث تلعب هذه الأخيرة دور السلطة المنظمة ونذكر من والمتعلق مهامها:

الجدول رقم(1): يوضح توزيع مهام تسيير النقل على مختلف الهيئات:

المستوى	المؤسسة القانونية	مستويات التدخل
1	وزارة النقل	سياسة وطنية الإطار القانوني العام التنسيق بين القطاعات
1	– وزارة التهيئة العمرانية – وزارة العمران – وزارة الداخلية – وزارة التجارة – وزارة المالية	– تنسيق مخططات النقل ومخططات التهيئة العمرانية –تنسيق مخططات النقل ومخططات التهيئة العمرانية – مراقبة أمن الطرقات – تحديد التسعيرة – تحديد التسعيرة
2	الولاية	– مخططات النقل الولائية، مخططات النقل ما بين المدن، مخططات النقل الحضرية
3	البلدية	– مخطط الحركة والمرور –تنظيم وتسيير المحطات البرية، حضائر التوقف واشارات المرور
4	مديرية النقل	اعداد المخططات واعطاء التراخيص

المصدر: مديرية النقل للمدينة المسيلة 2023

المياه الصالحة للشرب: EAU POTABLE

تمهيد:

تعتبر المياه موردا حيويا للإنسان وللأنشطة الاقتصادية وللبيئة. والحصول عليها بالقدر الكافي من الجودة والكمية هو حق أساسي يعتمد عليه بشكل مباشر رفاهية سكان الحضر. وبالتالي، فإن إدارة هذا المورد تخضع لتحديات عديدة: التحكم في مصادر الإمداد، وشبكة التوزيع، ولكن أيضا التحكم في التلوث عند منبع النظام والصرف الصحي عند المصب. وسندرس هنا الشروط القانونية والفنية والمؤسسية اللازمة للحفاظ على جودة المياه، وتوفير الوصول الكافي للجميع، والإدارة الاقتصادية الرشيدة. (Gleick, P.H. p13,1993)

1- تعريف الماء:

الماء مركب كيميائي يتكوّن من عنصري الأكسجين والهيدروجين، وهو سائل لا طعم له أو رائحة، ويعد من أكثر الموادّ أهمية ووفرة، ويتميز بأنه مذيب متعدد وضروري في العمليات البيولوجية لمختلف الكائنات الحية، إذ يوجد في الدم والعصارات الهضمية، والجدير بالذكر أن الماء ليس عديم اللون كما يبدو في كميات صغيرة، بل يحمل اللون الأزرق نتيجة لامتصاصه الضوء عند الأطوال الموجية الحمراء.

2-حالات الماء يتميز الماء بوجوده في حالات المادة الثلاثة في الظروف الطبيعية كما يأتي:

- الحالة الصلبة (الجليد).
- الحالة السائلة.
- الحالة الغازية.

2-1-المياه السطحية: تشمل المياه السطحية الأنهار، والجداول، والبرك، والبحيرات، وغيرها، وتعتمد بشكل أساسي على معدلات هطول الأمطار التي تختلف باختلاف السنوات والمواسم ما بين جافة ورطبة، وتحلّ تلك المشكلة بعدة طرق أهمها بناء السدود لتخزين الماء فيها.

2-2-المياه الجوفية: توجد المياه الجوفية في طبقة تحت سطح الأرض تتكون من الصخور النفاذية المشبعة بالماء، ويختلف منسوب الماء في خزان المياه الجوفية باختلاف المواسم والسنوات لاختلاف كمية الماء الداخلة والخارجة، ويتم تعويض نقصه بالتسرب المباشر لماء الأمطار والجداول إلى منسوب المياه الجوفية، أما عمق الماء الجوفي فيختلف وفقا لموقعه، حيث يقل في المناطق الرطبة وبالقرب من المسطحات المائية فيتواجد بالقرب من سطح الأرض، بينما يزداد في المناطق الجافة حيث يصل إلى مئات الأمتار، والجدير بالذكر أن الماء يرجع إلى سطح الأرض عبر الينابيع الطبيعية أو حفر الآبار.

2-3-مياه الأمطار: تعد مياه الأمطار مصدرا مهما للماء على الرغم من عدم استغلالها بشكل كبير، حيث يتم جمعها من الأسطح وتخزينها للاستفادة منها في أغراض متعددة عند الحاجة.

3-وضعية الموارد المائية الجزائر:

– مصادر المياه في الجزائر : تتعلق الموارد المائية ببلد ما بطبيعة المناخ الذي يتراوح ما بين الجاف وتبد الجاف الذي يجعلها لا تتميز بالوفرة وتقدر الموارد الحقيقية من المياه من حيث الإمكانيات المائية حيث ان 75 بالمئة فقط قابلة للتجديد. حصة 60 % بالمسبة للمياه السطحية و15 %تخص المياه الجوفية.

3-1-الموارد المائية التقليدية: إن الموارد التقليدية تتمثل أساسا في: المياه السطحية والمياه الجوفية.

3-1-1-التنمية المستدامة واستدامة الموارد المائية: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون والفكرة هي المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة حسب تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الأمم المتحدة، المعروف باسم "تقرير برونتلاند" خلال قمة الأرض في ريو دي جانيرو جانيرو (البرازيل) في عام 1992 . أصبح هذا التعريف من لجنة "برونتلاند" بمثابة المرجع الدولي، وهو الأكثر قبولا من قبل جميع أصحاب المصلحة. هناك ثلاث ركائز للتنمية المستدامة: الركيزة البيئية، والركيزة الاجتماعية، والركيزة اقتصادي. إنه اقتران للمجال (المجال الاقتصادي) القابل للحياة، والمنصف (المجال الاجتماعية) والصالحة للعيش (المجال البيئي)إن التنمية المستدامة هي في الحقيقة بحث عن التوازن والتوفيق. بين الاهتمامات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وهي المجالات التي تميل إلى الابتعاد عن بعضها البعض. يتم تعريف المبادئ الأساسية هناك. وهنا عدد قليل:

– المبدأ الوقائي.
– مبدأ الاقتصاد والإدارة الجيدة للموارد.
– مبدأ المسؤولية الفردية والجماعية.
– مبدأ المشاركة.

4-مشكلة المياه في الجزائر:

تعد مشكلة نقص المياه من أهم القضايا التي تُركز عليها منظمات حقوق الإنسان؛ لذلك وضعت هذه المنظمات هدف إيصال المياه الصالحة للشرب على رأس أولوياتها في تحقيق التنمية العالمية، ومع جميع هذه المحاولات لتحقيق هذا الهدف إلا أن النموّ السكاني، والتلوث المتزايد، والتغير المناخي بسبب الاحتباس الحراري أدى إلى استمرار هذه الظاهرة بشكل متزايد خلال القرن الحادي والعشرين، وهناك نوعان رئيسيّان لظاهرة نقص المياه وهما كالآتي:

4-1-نقص المياه المادي: يحدث نقص المياه المادي عندما لا يكون هناك كميّات مياه كافية لتلبية حاجات الاستخدام المختلفة، ممّا يؤدّي إلى تدهور بيئيّ شديد وتولّد صراعات ونزاعات على ملكية مصادر المياه والأحقية في استخدامها، وتُعدّ المناطق القاحلة الأكثر تأثرا بنقص المياه المادي.

4-2-نقص المياه الاقتصادي: تعتبر حالة نقص المياه الاقتصادية الأكثر حساسية من بين القضايا المتعلقة بالمياه؛ لأنّها تحدث بسبب عدم التكافؤ في توزيع الموارد المائيّة.

5-بعض الحلول لمشكلة نقص المياه: يوجد حلول واستراتيجيات عديدة يمكن اتباعها للحد من ظاهرة نقص المياه التي تواجه العالم، ومن اهمّ هذه الحلول ما يأتي:

- **التعليم والتوعية**: لنشر السلوكيات والعادات التي من شأنها التقليل من استنزاف مصادر المياه العذبة في الطبيعية. ابتكار تقنيات جديدة: للحفاظ على مصادر المياه وتطويرها، وخاصة في المناطق التي تنضب فيها خزانات المياه الجوفية، أو تُعاني من شح مياه الأمطار.

-**إعادة تدوير مياه الصرف الصحيّ**: وذلك بعد معالجتها في محطات تنقية خاصة، وهو ما تتبعه بعض الدول مثل سنغافورة وجمهورية شرق آسيا في سبيل تخفيض واردات المياه وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المياه النظيفة الصالحة للشرب.

الصورة رقم (03):توضح محطة تنقية وتصفية مياه الصرف الصحي

/https://mawdoo3.com

-**تجنب الإسراف في استخدام المياه المخصّصة للريّ والاستخدامات الزراعية**: حيث إن 70% من المياه العذبة في العالم تُستخدم في مجال الزراعة، فالاقتصاد باستخدام المياه المخصّصة للزراعة كفيل بخفض نسب نقص

المياه في العالم. وضع تسعيرة مناسبة للمياه: تجعل الحصول عليه ميسرا للمستهلكين، ومن جانب آخر تحمي المياه من مخاطر التلوّث والنفايات، فلا يجوز رفع سعر المياه بشكل مبالغ فيه مما يُفقد المستهلكين قدرة الحصول عليه، ولا خفض سعره لقيمة تسهل على الناس استنزاف المياه وتلويثها.

– **تطوير محطات تنقية موفرة للطاقة**: فعلى سبيل المثال يمكن استخدام الطاقة الشمسية لتزويد محطات تنقية المياه بالطاقة اللازمة. تطوير أنظمة تجميع مياه الأمطار: وهو أسلوب يجب اتباعه خاصة في المناطق التي تُعاني من شحّ في مياه الأمطار نتيجة تغيرات المناخ.

- **تعزيز الشراكة بين الحكومات والمجتمع في صنع القرار**: للاستفادة من التجارب المجتمعية وضمان الحصول على حلول ذات فعالية في مجال إدارة المياه ومواردها.

- **سن سياسات وقوانين دولية ووطنية**: تساهم في حماية المياه العذبة من التلوث نتيجة تصريف النفايات أو المياه العادمة فيها، مما يضمن سلامة الأمن الغذائي والمائي. تطبيق إدارة شاملة: بناءً على نهج علميّ وعمليّ للإشراف على جميع الموارد المائية الطبيعية للمياه العذبة وتعزيزها، مع الأخذ بعين الاعتبار لجوانب الاقتصادية والثقافية والبيئية في المجتمع، فمن الأمثلة على الإدارة الشاملة لموارد المياه تشغيل محطات معالجة لمياه الصرف الصحيّ تستمدّ طاقتها من مصادر طاقة متجددة

النفايات الحضرية:DECHETS URBAINS

تمهيد:

تعتبر النفايات الحضرية الصلبة من أهم المشاكل البيئية المعاصرة التي تواجه العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة وذلك لكونها أحد أهم مصادر التلوث في هذه الدول، فوجود النفايات بصفة عامة يساهم بشكل مباشر في تلوث البيئة وهذا بدوره له آثار سلبية على صحة الإنسان، فهو يساعد على انتشار الأمراض وزيادة نسبة الوفيات وانخفاض مستويات الرفاهية وغيرها. كما يعتبر مشكل تسيير النفايات الصلبة الحضرية أحد مشاكل البيئة الحضرية وأهمها، حيث يعد من أهم المواضيع المطروحة في مجال التنمية المستدامة في مختلف بلدان العالم، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف القائمون في مجال تسيير النفايات الصلبة الحضرية إلا أن هذا المشكل مازال قائما.

1-مفاهيم عامة: مفهوم النفاية:

- من الناحية اللغوية: إن أصل كلمة نفاية لغويا تعني عدم نقاوة الشيء.
- من الناحية الاصطلاحية: وحسب تعريف المنظمة الصحة العالمية النفاية هي الأشياء التي أصبح صاحبها لا يريدها لأنها ليست ذا أهمية أو قيمة كما تعرف النفاية بأنها مادة ذات قيمة اقتصادية معدومة أو سالبة من وجهة نظر صاحبها في وقت وزمان معين
- من الناحية القانونية

سنتناول تعريف القانون الجزائري المتعلق بالتسيير النفايات ومراقبتها هي كل البقايا الناتجة عن عملية الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة اعم كل مادة أو منتج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه أو يلزم التخلص من أو بإزالته.

2- مشاكل تراكم النفايات:

مخاطر على الإنسان نتيجة التلوث صحية منها التهاب الجلد التعرض لبكتيريا الكزاز والجراثيم والطفليات والفيروسات والتسممات. وأخرى بيئية وبتجلي ذلك في تشويه المنظر والرائحة الكريهة والتأثير على النظام الحيوي في المنطقة التي تتجمع فيها النفايات.(بدير.ع،ص30، 2009)

- إحداث تغيرات في الأنظمة البيئية نتيجة تفاعلها مع أحد مكونات البيئة حيث نجد ان بعض أنواع النفايات غير مستقرة من الناحية الكيميائية ويؤدي تفاعلها مع عناصر البيئة كالماء والهواء الى تكوين ابخرة ذات طابع سام أو انفجارات مختلفة.

- عدم القدرة على التخلص من بعضها لأنها تبقى مدة طويلة في البيئة خاصة النفايات المشعة التي تبقى تأثيرها ألاف السنين دون أن تتحلل جيدا بما تحمله من طاقة مؤينة تضر الكائنات الحية التي تنتمي إلى البيئة
- مشكلة تمويل عملية التخلص منها. لان النفايات تعد عديمة النفع بالنسبة لمنتجيها فعملية التخلص منها تقابل بالرفض لعدم القدرة على تحمل تكاليف هذه العملية.

صورة رقم (04): توضح تراكم النفايات في المحيط الحضري

/https://africanews.dz

3- **العوامل المؤثرة على حجم النفايات: إن** العوامل التي تؤثر على حجم النفايات الصلبة عديدة منها:

- عدد السكان: كلما ارتفع عدد السكان زاد معدل تراكم النفايات الصلبة في المناطق السكنية
- الفصل المناخ والمنطقة الجغرافية: يؤثر الموقع الجغرافي حسب درجات الحرارة والرطوبة السائدة فيزيد تراكم

— المواد العضوية مثلا في فصل الصيف كنتيجة لزيادة استهلاك الخضر والفواكه

سلوكيات المواطنين: درجة الوعي والتحضر تؤثر كثيرا على كميات تراكم النفايات الصلبة في المناطق السكنية

-مدى توفر التشريعات القانونية: كلما كانت التشريعات والقوانين دقيقة واضحة وفعالة كلما زادت درجة التحكم في الكميات المتراكمة من النفايات الصلبة.

-أنماط الاستهلاك: يؤثر نمط الاستهلاك في كمية ونوعية النفايات المنتجة فكلما زادت درجة رفاهية المجتمع كلما زادت المواد الموجهة للرمي.

- مستوى التطور والنمو الاقتصادي: حيث نجد أن الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المنتجة للنفايات من حيث كمية التي ينتجها الفرد في السنة وكذلك نوعية ودرجة خطورة هذه النفايات.

4-النفايات الصلبة الحضرية

يقصد بالنفايات الصلبة الحضرية المخلفات الصلبة الناتجة عن المنازل والمطاعم والفنادق ونفايات تنظيف الشوارع والطرقات والنفايات الصلبة التي تصدر عن الإدارات والمحلات والمؤسسات العمومية والخاصة التي تتشابه في مكوناتها مع النفايات التي تنتج عن المنازل

4-1-النفايات الصلبة الصناعية

وهي تلك العضلات الناتجة عن مواد الخام المتبقية بعد التصنيع إضافة الى منتجات الصناعية غير سليمة وكذلك مغلفات هذه المنتجات

النفايات الصلبة الزراعية

وهي الناتجة عن الاعمال الزراعية المختلفة وهي ناتجة عن بقايا العلف الأسمدة ملفات بلاستيكية مختلفة

-طرق معالجة النفايات الصلبة:

قصد هنا الطرق التي يمكن من خلالها تغيير خواص النفايات الصلبة الخطرة لجعلها غير خطرة أو أقل خطورة، حيث يمكن بعدها التعامل معها بأمان أكثر، فيمكن نقلها أو جمعها أو تخزينها أو التخلص منها دون أن تسبب أضراراً للإنسان والبيئة. ومن الطرق المستخدمة ما يلي:

1. **الردم أو الطمر الصحي**: يعد الردم من أشهر الطرق المتبعة للتخلص من النفايات الصلبة، ويجب أن يتميز مواقع الردم الصحي بمواصفات هندسية خاصة، حيث تعتمد على رص النفايات الصلبة لاستيعاب أكبر كمية ولتقيل النفاذية وتغطية النفايات بطبقة طينية عازلة وغير نافذة. كما يجب اختيار موقع الطمر بعد دراسة جيولوجية لكل المواقع البديلة بحيث تضمن عدم الإضرار بالبيئة عن طريق تسرب السوائل الناتجة من تحلل النفايات للمياه الجوفية
2. .**الحرق**: وتعد هذه الطريقة من أكثر الطرق انتشاراً على مستوى العالم في السنوات الماضية، وتتم إما بواسطة محارق ذات تقنية عالية أو مجرد الحرق المفتوح في الساحات وهذه الطريقة تستخدم لقلة المساحات المتاحة للطمر الصحي .
3. **إعادة تدوير النفايات**: وهي إعادة تصنيع النفايات بعد جمعها وفرزها للاستفادة من بعض مكونات في أغراض مختلفة
4. **التحلل العضوي**: وهو تحويل النفايات العضوية الصلبة إلى أسمدة عضوية تمثل مادة محسنة لخواص التربة الزراعية عن طريق التخمر العضوي أو التحلل الحيوي وإعادة المواد إلى دورتها الطبيعية.

شكل رقم (04): طرق معالجة النفايات الصلبة:

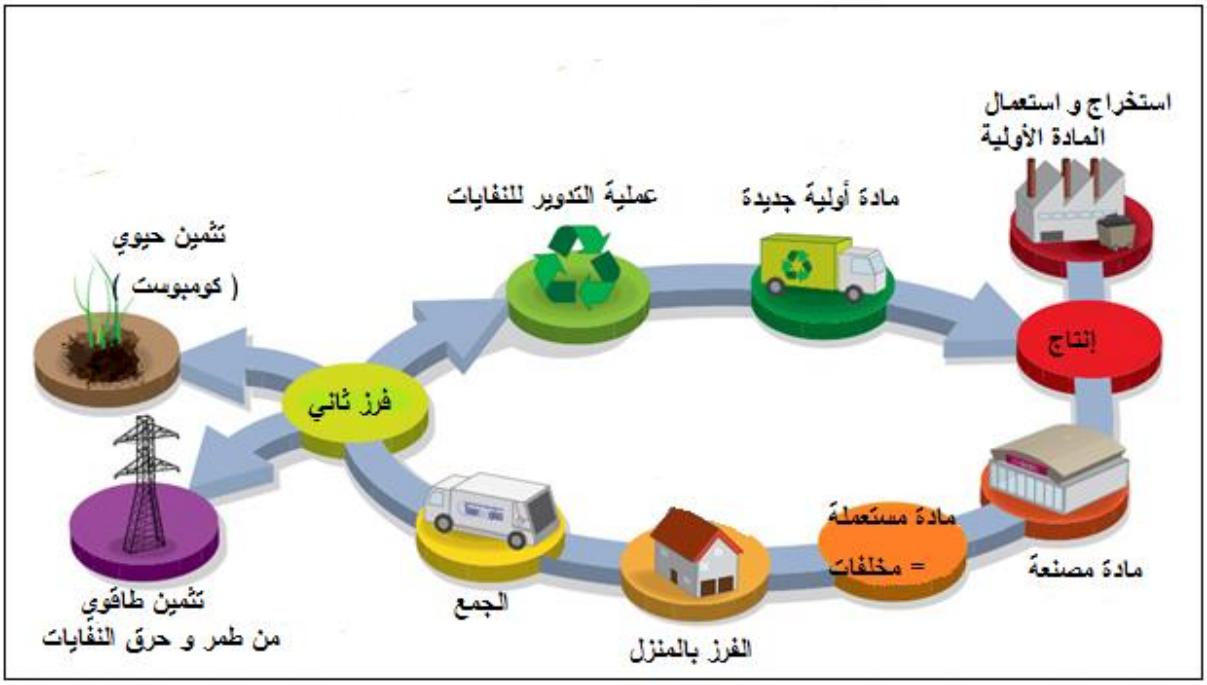

المصدر:(بديار. ع، ص30، 2009)

الخدمات الترفيهية: les services divertissement

تمهيد:

تعد المناطق الترفيه والمساحات الخضراء من العناصر الحيوية في مستويات التخطيط الحضري لما لها من قيمة جمالية واقتصادية فهي المتنفس العمراني الحضري ويمثل من عناصر الحياة الفطرية وتحقيق التوازن البيئي وتظهر الغطاء النباتي عنصرا هاما اهمية الاشجار والنباتات والزروع بصفة خاصة كاحد مهام عمارة الارض المكلف بها الانسان ومع تطور تخطيط المدن والتنمية العم ارنية ظهرت الحاجة الى ايجاد معايير تصميمية ومعدلات تخطيطية تقوم بالوظيفة الارشادية للمصممين والمخططين الى جانب معدلات ومعايير العناصر العمرانية الاخرى.

تعد الخدمات الترفيهية من الأنشطة المهمة والأساسية في المدينة، والتي يجب ألا تغيب عن دهن المخطط، كما حدث في الكثير من مدننا العربية، والتي تعاني حاليا من مشكلة عدم توفر أنشطة كافية لغرض الترفيه

1-مفهوم الترفيه:

الترفيه أو الاستجمام أو التسلية أو الترويح هو نشاط نقوم به في أوقات الفراغ .وتعد «الحاجة للقيام بأنشطة ترويحية» عنصرا أساسيا في علم النفس وعلم الأحياء البشري. فنحن نقوم بالأنشطة الترويحية لغرض المتعة والتسلية، حيث أنها وسيلة "للمرح.

2-أهميته:

لنشاط الترفيهي دورا في تحقيق التوازن الانفعالي للإنسان، و تنمية و تنشيط علاقاته الأسرية والاجتماعية والوطنية ، بالإضافة إلى تخفيف الضغوط العملية واليومية، وامتلاك القدرة على إدارة هذه الضغوط بتوازن. تعد الحاجة للقيام بأنشطة ترفيهيه عنصرا هاما و أساسيا في علم النفس و علم الاجتماع وعلم الأحياء البشري، كما يتضمن الترفيه الربط بين سلامة العقل و الصحة البدنية، لأن الترفيه يتضمن تحريك العضلات والقيام ببعض الحركات الرياضية، فيما قد يعتبره البعض مجرد فعل يقوم به بغرض المتعة أو التسلية و إضافة بعض المرح لإيقاع الحياة اليومي لكسر الروتين، و إضفاء البهجة علي حياتنا لكي نستطيع مواصلة نشاطاتنا و أعمالنا ومهماتنا ومشاريعنا بكفاءة فائقة. كما تعتبر كذلك:(**https://www.shula.news**)

- قضاء وقت الفراغ من خلال توفير أنشطة ترفيهية تناسب كل الأعمار.
- تمثل المكان الأمثل الذي يقضي فيه الطفل وقت فراغه بعيدا عن جد ا رن المنزل وأرصفة الشوارع.
- تساعد الفعاليات الترفيهية على تنمية قد ا رت الشباب والأطفال والكبار من خلال ممارسة
- بعض الهوايات المهمة سواء كانت رياضية أو مطالعة أو انترنت.
- تمثل المناطق الترفيهية مكان لتعارف أبناء المدينة سواء على مستوى أف ا رد أو عوائل مما يخلق تجانس اجتماعي بين سكان المدينة.

تعد المناطق الترفيهية من الحدائق والساحات المفتوحة والمتطلبات الضرورية لتغيير الظروف المناخية المحلية في المدينة.

-تعد من الأنشطة التي تحرك النشاط الاقتصادي في المدينة، من خلال تقديم عدد من الخدمات الترفيهية مقابل ثمن أو تشجيع القطاع الخاص على ممارسة بعض الأنشطة. (بغزيم.ع،ص،118, 2021)

الترفيهية مثل: مقاهي الانترنت في المدينة، أو المقاهي العامة أو اكشاش تقدم وجبات سريعة لرواد المناطق الترفيهية.

-إن توفير الخدمات الترفيهية في المدن من الجوانب المهمة والتي لا يمكن الاستغناء عنها لما لها من مردودات ايجابية على سكان المدينة وما جاورها، نفسية واقتصادية وبيئة.

وتربوية، والتي تنعكس آثارها على طبيعة حياة المجتمع وتطويره وتنميته.

صورة رقم (05): توضح الخدمات الترفيهية

https://arts.uokufa.edu.iq/archives/17225

الخدمات الصحية:Services de santé

تمهيد:

باعتبار المؤسسات الصحية كغيرها من المؤسسات تنشط في بيئة حركية الامر، الذي يستدعي توفر ادارة عملية ابداعية تتفق المتغيرات السكانية المتوقعة كما ونوعا وتتلاءم مع المستجدات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية وتستطيع مواجهة التحديات المنتظرة.

وتتطلب مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية تحولات مدروسة في كيفية إدارة المؤسسات الصحية مما يستوجب عليها تبني توجهات حدية تعتبر كمداخل للتغير كالإدارة بالأهداف وإدارة الجودة الشاملة، بهدف تحسين الخدمة الصحية بشكل يتصف بالتميز، كما أن المؤسسة الصحية اليوم بحاجة ماسة إلى إعادة هندسة تمكنها من مواكبة المتغيرات والتكيف مع المستجدات بالموضوعية العلمية المطلوبة.

1-تعريف الخدمات الصحية:

كما تعرف على أنها:" جميع الخدمات التي ٌيقدمها القطاع الصحي على مستوى الدولة سواء كانت علاجية موجهة للفرد أو وقائية موجهة للمجتمع والبيئة.

2-استراتيجية التسيير

وتتمثل هذه الاستراتيجيات التدخلات التي يتم القيام بها لتسهيل تنفيذ التغيير المطلوب، ويقوم استعمال هذه الاستراتيجيات على افتراض إن المقدمات قد أدركت المشكلة وحددت خطة العلاج، وأنها منفتحة للمساعدة الخارجية ولديها الرغبة للاعتماد على الجهود الذاتية للتغيير.ومن بين أهم الاستراتيجيات المستعملة في هذا السياق اسلوب بناء الفريق، حيث ان منظمات الرعاية الصحية تعتمد الى حد كبير على فرق العمل في اداء مهامها والتي يجب ان تعمل بتناغم وتعاون لضمان تقديم خدمات رعاية طبية جيدة، ورغم ذلك توجد درجة عالية.

-مشكلات الخدمات الصحية:

تواجه الخدمات الصحية مشاكل عدة تعمل على التقليل كفاءة أدائها ومن اهم هذه المشاكل ما يلي:

قلة النفقات الموجهة لهذه الخدمة في معظم الدول النامية، وحتى المتقدمة منها .

- عدم تطور مؤسسات الخدمات الصحية بما يتفق والنمو السكاني في معظم الدول، مما يولد ضغطا كبير على القائم منها فيقلل من كفاءة عملها، فينعكس ذلك سلبا على صحة السكان.عدم توفر أعداد كافية من الأطباء في بعض التخصصات المهمة، وان توفرت سيتركز وجودها في المستشفيات الرئيسية فقط، مما يجعل الحصول على خدمات تلك التخصصات غير متاحة في المناطق الأخرى.
- عدم توفر التقنيات الحديثة في معظم المستشفيات، أو عدم توفرها في البلد، وهذا يقلل من كفاءة أداء الخدمات الصحية، إذ أن استخدام الأجهزة المتطورة يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المريض.
- عدم تفهم المجتمع للدور المهم الذي تقدمه المؤسسات الصحية، ويجب التقيد بما تصدره تلك

الجهات من تعليمات والتي تصب في مصلحة السكان

- عدم تطوير الإطار الطبي والإداري والفني بما ينسجم والتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم.
- قلة التزام بعض العيادات الخاصة في بعض الدول بالشروط الصحية الأساسية، مما ينعكس

سلبا على صحة السكان. (بغزيم.ع،ص،**111**, **2021**)

- قلة خبرة بعض العاملين في المخابر والأشعة، مما يجعل عملية تشخيص الحالة غير صحيحة، ومن ثم يعطى علاج غير ملائم فتكون النتائج عكسية، أي الأضرار بالمريض.
- استخدام بعض الأبنية كعيادات أو م ا ركز صحية وفي واقع غير ملائمة من جميع الجوانب .
- السماح للأطباء حديثي التخرج وقليلي الخبرة بفتح عيادات خاصة، وقد يكون غير دقيق في تشخيص المرض وخاصة الذين لم يكن عندهم شهادات تخصص دقيق في مجال معين.

3-مشكلات تسيير المؤسسات الصحية:

تمر المؤسسات الصحة بوضعية صعبة، فأصبحت اليوم محط لانتقادات عديد سواء من قبل المرضى المستعملين، أو من قبل المستخدمين الصحيين بما فيهم مسؤولين في وزارة الصحة.هذه الانتقادات مؤسسة حول إهمال الكبير في المؤسسات الصحية التي تكون قطاع غير منظم،

عدم تحريك والاستعمال السيئ لموارد بشرية مؤهلة ولكن بدون تحفيز وآفاق تمثل من 70 إلى % 80 من ميزانية هذه المؤسسات، أو عطل المعدات والتجهيزات الطبية في حين تبقى معدات حديثة غير مستغلة إلى جانب التبعية إلى الخارج الشيء الذي يسمح بالتكفل بالمرضى على أحسن وجه، تتمثل هذه الأزمة التي هي متعددة ومتنوعة فيما يلي:

3-1-الجانب التنظيمي :إن الوضعية الصعبة التي تمر بها المؤسسات الصحية العمومية مرتبطة بمشاكل التنظيم والتسيير في اتخاذ القرارات، حيث يقتصر دور المسيرين على تنفيذ الميزانيات لا غير، إلى جانب عدم عمل الأجهزة التسييرية كما ينبغي، عدم القيام بالمراقبة من قبل مديريات الصحة للولايات إلى هذه المؤسسات وان قامت بها فهي شكلية، الشيء الذي أدى إلى الإهمال الكبير في هذه المؤسسات والى ارتفاع تكاليف العمل ونوعية العلاج لم تتوقف عن التدهور وماقاكم المشكلة هو غياب مسيرين أكفاء إلى جانب اتهامهم بعقد صفقات مشبوهة.

عدم تحريك وتحفيز الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري أهم الموارد التي تتمتع بها المؤسسات الصحية وعنصرها الفعال، حيث تحتل أجور المستخدمين الجزء الأكبر من نفقات هذا % 90من ميزانية هذه المؤسسة – .القطاع فتمثل ما بين80 لكن هذا المورد الهام والثروة الدائمة غير مستخدم بفعالية وبدون تحفيز وآفاق نتيجة لضعف الأجور، آفاق غامضة، عدم تحريكهم...الخ لا تستطيع الإدارة مكافأة العمال المجدين مما أدى بهم إلا يدافع إلا عن حقوقهم :الأجور، العلاوات، شروط العمل...الخ

3-2-الجانب المالي والمحاسبين: زادة ميزانية هذه المؤسسات مرتبطة بالضمان الاجتماعي والدولة والموارد الخاصة التي تأتي من الخدمات الصحية التي تقدمها للمواطنين تبقى ضعيفة جدا لا تتعدى في أحسن المؤسسات 2% من إجمال إ ا ردتها يرجع ذلك إلى الأسعار الرمزية التي حددتها السلطات لهذه الخدمات مقارنة مع أسعار القطاع الخاص إلى جانب عدم اهتمام عمال هذه المؤسسات بتحصيلها من جانب لآخر لأنهم لا يستفيدون منها إذا ارتفعت

3-3-الصيانة: إن الكثير من مؤسساتنا الصحية تشتغل بأقل بكثير من قد ا رتها فالمعدات والتجهيزات الطبية الحديثة المتأنية من انتشار التكنولوجيات الجديدة للتشخيص والعلاج غير مستعملة كما ينبغي بسبب الاهتمام، إذا عانت وتعاني من تعطلات متواترة والذي ا زد في إطالة مدتها ونقص قطاع الغيار مما جعلها دون استعمال لعدة أيام، وما ا زد في مشكل الصيانة في مؤسساتها هو اعتمادها فقط على الصيانة العلاجية وعدم مختصين في ذلك.

4-منافسة القطاع الخاص :ظهور قطاع خاص ينموا يوم بعد يوم يجلب أحسن الموارد البشرية التي تتوفر عليها المؤسسات الصحية العمومية بفعل غراءتها المالية وظروف العمل الجدية في هذا القطاع إلى جانب عدم م ا رقبة هذا القطاع الرقابة التقنية وعملية خاصة من جانب استراد الأدوية وتجهيزاته الصحية والى أسعار خدماتية المرتفعة جدا، مقا رنة بمستوى خدماته ومقارنة بأسعار المؤسسات العمومية إلى جانب هذه المظاهر فهناك التبعية إلى الخارج فيما يخص المواد الصيدلانية) الأدوية والمواد المستهلكة (وتقلص الموارد من العملة الصعبة أدى إلى عدم توفرها. (بغزيم.ع،ص،116, 2021)

الخدمات التعليمية: (Services éducatifs)

تمهيد:

يعد التعليم الركيزة الأولى والأساسية لتقدم وتطور المجتمعات، وإنها معيار لقياس تقدمها أو تخلفها فتوفير الكوادر العلمية والفنية والمهنية التي تساهم في بناء المجتمع في كل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية تعتمد على التعليم، إن أي بلد يرغب في إحداث تطور وفي أي مجال يجب أن يبدأ بالتعليم، لأنه يمثل الحلقة الأولى في سلم التطور، حيث يتم بناء الإنسان أولا من خلال تعليمه مختلف العلوم التي تصب في تطوير المجتمع وتقدمه، ورفع مستوى المجتمع ثقافيا فيتحول المجتمع من أمي إلى مجتمع قادر على استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي الذي يشهده العالم، حيث يعد التحضر والثقافة من المستلزمات الأساسية لبناء المجتمعات وتطورها وتقدمها، وهنا يجب الإشارة إلى أن التعليم لا يقتصر على تعلم القراءة والكتابة بل هناك تعلم الثقافة أو الحضارة.حيث يعد التحضر والثقافة من المستلزمات الأساسية لبناء المجتمعات وتطورها وتقدمها، وهنا يجب الإشارة إلى أن التعليم لا يقتصر على تعلم القراءة والكتابة بل هناك تعلم الثقافة أو الحضارة.(**بوصوف.ر،ص38 ،1998**)

خدمات الطاقة: (énergétiques)

تعد الطاقة من الخدمات المهمة والضرورية التي تعتمد عليها مفاصل الحياة المختلفة وقد ا زدت الحاجة إلى تلك الخدمة مع زيادة التطور التكنولوجي حتى وصلت تلك الحاجة إلى 16 ألف وات يوميا في بعض الدول، في حين تصل حصة الفرد في بعض الدول اقل من 20 وات يوميا، وقد يواجه سكان المدن مشكلة في الحصول على الطاقة الكهربائية بكميات كافية ومتساوية لجميع سكان المدينة، لأسباب كثيرة منها عدم توفر مصدر كافي للطاقة والثاني عدم توزيعها بما ينسجم والكثافة السكانية وتوزيع استعمالات الأرض، وعدم تطور مصادر توفير الطاقة في الأحياء السكنية بما يتناسب وزيادة الطلب عليها.(**.بغزيم.ع،ص120، 2021**)

خدمات الاتصال: Services de communication

تعد خدمات الاتصال من ضروريات الحياة نفي الوقت الحاضر والتي تطورت بشكل جعل العالم كما يسميه البعض بالقرية الصغيرة وذلك بفضل قنوات الاتصال بكل جهات العالم ومن أي مكان، فقد أدى الهاتف النقال والحاسب المحمول والانترنت إلى توفير تلك الخدمة للإنسان لذا يجب أن تخطط وتوزع تلك الخدمات بصورة منتظمة وفق المعايير المعمول بها عالميا أو محليا وبكفاءة عالية، لأنه يعد قطاع متميز جدا في مجال تطور التقنيات المستخدمة والمتنوعة وبصورة سريعة، وهذا يحتم على الدولة تحديد أجهزتها وفق التطورات الجديدة لغرض تحقيق تقدم وكفاءة عالية في هذا المجال. (**نفس المرجع السابق**)

صورة رقم (06): توضح خدمات الاتصال

https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/126468-2022-05-26-17-39-09

تسيير التراث اللامادي

GESTION DU PATRIMOINE IMMATERIEL

التراث الثقافي غير المادي أو التراث الثقافي اللامادي

1-تعريفه: هو الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية – التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة، بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية. ولا يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه الاتفاقية سوى **التراث الثقافي غير المادي** الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد والتنمية المستدامة https://ar.unesco.org/silkroad/altrath-althqafy-ghyr-almady-ly-twl-tryq-alhryr .

تسع نطاق مفهوم التراث الثقافي بشكل كبير خلال القرن العشرين، وكان لليونسكو دور كبير في تحقيق هذا التوسع، الذي يشمل حالياً المناظر الطبيعية والآثار الصناعية، بل وامتد إلى أشكال أخرى مختلفة لها صلة بمفهوم التراث العالمي أو التراث المشترك بين بني الإنسان. ويعاني هذا النوع التراثي غير المادي من الهشاشة بشكل خاص، حيث يتطلب الرعاية والمتابعة الدائمة بشكلٍ كاف كي لا يتعرض للتشويه أو الانقراض، ويعد واحدا من أولويات اليونسكو في المجال الثقافي.

يشكل التراث الثقافي غير المادي (رغم عامل الهشاشة) ركيزة مهمة في الحفاظ على التنوع والتراث الثقافي في عصر العولمة المتزايدة، ففي فهم التراث الثقافي غير المادي للمجتمعات المحلية المختلفة يساعد على الحوار بين الثقافات ويشجع على الاحترام المتبادل لطريقة عيش الآخر .

ويعتبر الحفاظ على التراث غير المادي هو حماية الهويات الثقافية، وبالتالي التنوع الثقافي للبشرية. ويشمل التراث غير المادي على سبيل المثال لا الحصر المهرجانات التقليدية والتقاليد الشفهية والملاحم، والعادات، وأساليب المعيشة، والحرف التقليدية، وما إلى ذلك.

2-أليات الاستفادة من التراث اللامادي:

تستخدم مواد التراث في إعادة بناء الفترات التاريخية العابرة للأمم والشعوب والتي لا يوجد لها إلا شواهد ضئيلة وتستخدم أيضا لإبراز هوية الوطنية والقومية والكشف عن ملامحها التراث والمأثورات التراثية بشكلها ومضمونها أصلية ومتجذرة إلاّ أن جدورها تتطور ر وتتوسع مع مرور الزمن وبنسب مختلفة وذلك بفعل التراكم الثقافي والحضاري وتبادل التأثير والتأثر.

3-مجالات التراث الثقافي غير المادي:

إن التراث الثقافي غير المادي يتجلى، من بين أمور أخرى، في المجالات التالية:

- التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي (مثل سرد الحكايات، والشعر الشفهي، والأغاني والأمثال والفوازير والأناشيد الملحمية، وتستخدم السجلات اللغوية أثناء ممارسة التراث غير المادي، حيث تستخدم طبقات من المفردات المعجمية عند ممارسة الحرف اليدوية ونقلها على سبيل المثال)؛
- فنون وتقاليد أداء العروض، (مثل الموسيقى التقليدية، والرقص والمسرح)؛
- الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات (مثل الممارسات المرتبطة بالدورات الزراعية والرعوية، أو تلك البارزة في حياة المجموعات والأفراد، ويضاف إلى ذلك الاحتفالات الشعبية المرتبطة بالأمكنة مثل الكرنفالات)؛
- المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون (مثل العلاج الشعبي والمعرفة بالنباتات واستعمالاتها، وإدارة أنظمة المياه، والمعرفة بالتنجيم والفلك والمراسيم الاحتفالية)؛
- مهارات الحرف التقليدية (المعارف والمهارات المستخدمة في الفنون الحرفية والفخار وصناعة الأقنعة، والعمارة الشعبية وحياكة السجاد).

4-الحماية القانونية للتراث الثقافي اللامادي في القانون الجزائري

حسب نص المادة 09من القانون رقم 79-00المتعلق بحماية التراث، الثقافي الجزائري فإن الهدف من حماية الممتلكات الثقافية غير المادية يتمثل في:

-دراسة التعابير والمواد الثقافية التقليدية وصيانتها والحفاظ عليها وتعنى على الخصوص ما :يأتي والتسجيل بكافة الوسائل المناسبة وعلى الدعائم الممكنة، لدى أشخاص أو مجموعة أشخاص أو جماعات تحوز التراث.

-و في إطار توفير الحماية لكل التراث الثقافي بمختلف أشكاله إنبثقت العديد من النصوص التطبيقية عن القانون 98/04 سالف الذكر منها : (**مروة ب،رحماني م،ص80، 2019**)

المرسوم التنفيذي رقم 03-323 الذي يتضمن كيفيات إعداد مخطط حماية المواقع الأثرية والمناطق الأثرية التابعة لها واستصلاحاها.

- المرسوم التنفيذي رقم 03-324 الذي يتضمن كيفيات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة.

-المرسوم التنفيذي رقم 03 -311 الذي يحدد كيفيات إعداد الجرد العام للممتلكات الثقافية المحمية والذي بدوره إنبثقت عنه عدة قرارات مؤرخة في 2005/04/13 وقرار وزاري مؤرخ في 2006/07/02 والقرار 2005/05/09.في المؤرخ أما بخصوص التراث الثقافي اللامادي فقد ظهرت أيضا مجموعة من المراسيم والقرارات ذات العالقة بالموضوع نذكر منها على سبيل المثال :

-المرسوم التنفيذي رقم 03-322 الذي يتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية .

-المرسوم التنفيذي رقم 03 -325 الذي يحدد كيفيات تخزين الممتلكات الثقافية غير المادية في البنك الوطني للمعلومات، وقد أوجد المشرع الجزائري عدة قرارات في هذا المجال يتعلق الأمر ب:

- القرار المؤرخ في 2005/04/13 الذي يحدد كيفيات جمع معطيات الممتلكات الثقافية غير المادية وتوصيلها .

-القرار المؤرخ في 2005/04/13 الذي يحدد كيفيات تنظيم الأرصدة الوثائقية الخاصة بالممتلكات الثقافية غير المادية وسيرها. (**نفس المرجع السابق، ص81**)

القرار المؤرخ في 2005/04/13 الذي يحدد شروط منح صفة حائز للممتلكات الثقافية غير المادية.

تسيير الموارد البشرية

GESTION DES RESSOURCES HUMAINES

تسيير الموارد البشرية La gestion des ressources humaines

تمهيد:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة مست جميع جوانبه التكنولوجية العلمية الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والتي انعكست بصفة مباشرة على المؤسسات الاقتصادية. هذه الأخيرة التي أصبحت تبحث عن ضمان استقراراها وتواجدها، وتريد إيجاد حل لبقائها منافسة، حيث تعد إدارة الموارد البشرية وظيفة رئيسية في قلب تنظيم الشركة. كانت هذه المهنة مرتبطة سابقًا ومقتصرة على إدارة شؤون الموظفين بالمعنى الإداري للمصطلح، وهي الآن في وضع يمكنها من توفير كل القيمة المضافة التي يمكنها توليدها.

1-تعريف تسيير الموارد البشرية: (Human Recources Management)

يشير مفهوم تسيير الموارد البشريّة أو إدارة الموارد إلى إدارة القوى العاملة واختيارهم وتدريبهم وتقييمهم وتقديم المكافآت وتعويضهم وتثقيفهم باعتبارهم أصلًا من أصول المؤسسة، توافق إدارة الموارد البشرية (أو إدارة الموارد البشرية) مع جميع الأنظمة الموضوعة لتنظيم الموارد البشرية واستخدامها بحكمة وتطويرها، أي الأفراد الذين يعملون داخل المنظمة.

في حين أن إدارة شؤون الموظفين الإداريين تركز فقط على الجوانب الإدارية البحتة، فإن إدارة الموارد البشرية أكثر عالمية. وتسعى جاهدة لإدارة وإدارة كل ما يتعلق بموظفي الشركة، وجميع المهن والحالات مجتمعة تتضمن إدارة شؤون الموظفين أيضًا أبعاد الاستماع والدعم والمشورة الضرورية لإدارة النساء والرجال. https://www.appvizer.fr/

2-أهداف تسيير الموارد البشرية: تتعدد أهداف تسيير الموارد البشرية، وفي الآتي ذكر لبعض منها:

- ✓ استقطاب واختيار الموظفين

حيث إن اختيار الموظفين هو أحد أهم أهداف إدارة الموارد البشرية، ويتم ذلك من خلال وضع الموظف المناسب في المكان المناسب ضمن شروط معينة كالمؤهلات العلميّة والخبرات والكفاءات وبعدها يتم إجراء المقابلات واختيار الشخص المناسب لشَغل الوظيفة وضمان حصول كافة الموظفين على الرواتب والمزايا، وتزويدهم بالبرامج التدريبية اللازمة لتعزيز قدراتهم ومهاراتهم. hR Management Objectives", smallbusiness.chron.

- ✓ **تدريب الموظفين**

وذلك من خلال صقل خبرات الموظفين وتدريبهم وتعزيز قدراتهم وتقييم أعمالهم، بالإضافة إلى مساعدة الموظفين في السير إلى الطريق الصحيح ومواجهة الأخطاء وملاحظتها والعمل على حلها.

✓ **زيادة الإنتاجية والرّبح**

وذلك من خلال خلق فرص جديدة وتحفيز العاملين على التطور والتقدم في مجالاتهم الوظيفية مما يدفعهم إلى العمل بجد لتحقيق أهداف المؤسسة ومنها تقليل التكاليف، وزيادة الربح ومن ثم بقاء المؤسسة قادرة على المنافسة.

✓ **إدارة علاقات الموظفين**

وذلك من خلال حل المشكلات التي قد تنشأ بين الموظفين بشكل فعّال وبموضوعية وعدم التحيز تجاه موقف معين، بالإضافة إلى قيام مديري الموارد البشرية بإجراء الأنشطة والفعاليات والاحتفالات، وتعريف الموظفين بوصف تفصيلي لمهامهم، والمحافظة على التواصل الفعال بإعطاء كل موظف الفرصة لطرح الأسئلة والإجابة على استفساراتهم وذلك لإبقاء الموظفين على علم بكل ما يحدث في الشركة، مما يساهم في تعزيز قدراتهم وشعورهم بالثقة بأنفسهم لضمان تحقيق أهداف المؤسسة.

✓ **الإدارة الاستراتيجية**

وهي من أهم الأهداف الأساسيّة لمديري الموارد البشرية، وتتم هذه العملية من خلال المشاركة في صنع القرار، ومعرفة احتياجات الموظفين، والقدرة على التعامل مع التطورات المستقبلية، ومساعدة المؤسسة في المحافظة على نجاحها وتعزيز قدراتها التنافسية، والحصول على معلومات حول نقاط القوة والضعف الخاصة بالمؤسسة ومن ثمَّ الوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة. https://www.oracle.com/ae-ar/human-capital-management/hr/what-is-hr/

✓ **دعم الموظفين**

وذلك من خلال تقوية المهارات التي يحتاج كل موظف إلى تحسينها ويتم ذلك بواسطة برامج تدريبيّة تتيح لهم معرفة نقاط قوتهم وتطويرها، ونقاط ضعفهم لمعالجتها والتغلّب عليها، مما يساهم في وصول الموظفين إلى أعلى مستويات المهارات والمعرفة وبالتالي إكمال مهام العمل الموضوعة.

3-خصائص تسيير الموارد البشرية: تتعدد الخصائص والسّمات لتسيير الموارد البشرية، وفي الآتي بيان لأهمها:

- الانتشار: بحيث تغطي جميع المستويات الموظفين والفئات العمرية بدون تمييز.

- الاستمرارية: أي أنَّ الموارد البشرية عملية مستمرة يوجد فيها عدد من الوظائف التي يتعيّن القيام بها ضمن سلسلة، بدءا من التخطيط، والتوظيف، والاختيار، والتدريب ومن ثم تقييم الأداء.
- وظيفة خدمية: أي أن الموارد البشرية لا تسعى فقط إلى تحقيق الربح، بل تقدم كافة الخدمات إلى الأقسام والإدارات الأخرى.
- عملية منتظمة: وتعني حرص إدارة الموارد البشرية على تحقيق المساواة وتكافؤ توزيع الفرص بين الموظفين.
- متعددة التخصصات: فتشمل التخصصات المختلفة كعلم النفس والاقتصاد وغيرها.
- التركيز على النتائج: وهو اهتمام الموارد البشرية بالنتائج وذلك بتشجيع الموظفين على المنافسة الإيجابية وعلى العمل كفريق مما يضمن تحقيق الأهداف.
- إنسانية: أي أنها تتعامل مع الموظفين كبشر وليس كعامل من عوامل الإنتاج، كالأرض أو رأس مال، بالإضافة إلى مراعاة الفروق الفردية بين الموظفين.
- متكاملة: أي أن إدارة الموارد البشرية عملية متكاملة تتفاعل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والفنية وغيرها. https://www.tiilt.io/pourquoi-la-gestion-du-personnel-est-importante-/en-rh
- عملية محوريّة: أي أن اهتمام الموارد البشرية بالموظفين يكون من خلال مساعدتهم وتطوير إمكاناتهم لضمان تحقيق الأهداف.
- إدارة الموارد البشرية علم وفن: فهي علم قائم بذاته له مجموعة من القوانين والمبادئ، وهو فن أيضا لاعتماده على الأنظمة الإبداعية والمبتكرة.

4-أهمية تسيير إدارة الموارد البشرية؟

يمكن تلخيص بعض من أهمية تسيير إدارة الموارد البشريّة، وفي الآتي ذكر لأهمها:

- الاهتمام بالموظفين وتلبية احتياجاتهم

توظيف أفضل المواهب: التحدي الرئيسي الذي تواجهه أي شركة هو توظيف أفضل المواهب الممكنة لشغل المناصب الرئيسية. وفي الواقع، تعتبر جودة الموظفين عامل نجاح رئيسي للشركة، لأنها تحدد إلى حد كبير قدرتها على الابتكار والتطوير والتكيف مع تغيرات السوق.

الحفاظ على ولاء الموظفين: بمجرد تعيين الموظفين، من الضروري الاحتفاظ بهم لتجنب دوران الموظفين. التحديات متعددة: الحفاظ على المهارات التي اكتسبها الموظفون، وتجنب تكاليف الاستبدال، والحفاظ على قدر معين من الاستقرار في الشركة، وما إلى ذلك.

تطوير مهارات الموظفين: لكي تظل الشركة قادرة على المنافسة، يجب عليها تطوير مهارات موظفيها باستمرار. لذلك يعد التدريب المهني قضية رئيسية في إدارة شؤون الموظفين، لأنه يسمح للموظفين بالبقاء على اطلاع دائم في مجال خبرتهم والتكيف مع التغيرات في مهنتهم.

إدارة الوظائف: يحتاج الموظفون إلى خطة وظيفية للبقاء متحمسين ومستثمرين في عملهم. هذا هو السبب في أن الإدارة المهنية هي قضية رئيسية في إدارة شؤون الموظفين. يجب أن يعرف الموظفون أن لديهم آفاق للتطوير والترقية داخل الشركة. . h.R Management Objectives", smallbusiness.chron

طريقة تسيير الموارد الحضرية

(GESTION DES RESSOURCES URBAINS)

طريقة تسيير الموارد الحضرية: (Gestion des ressources urbains)

إن الوقت الحالي ومع انتهاء السياسات التطوعية، يبدوا من الضروري تحديد نمو اقتصادي متوازن ومحيط ذو نوعية جيدة، توزيع عقلاني للثروات وخاصة نظام يتحكم في الأمكنة والأرضيات ناتج عن سياسة عمرانية متماسكة، وهذا كله يؤدي إلى ضرورة وضع سياسة حضرية أكثر نجاعة وفعالية. إن الإشكالية الكبرى في التسيير الحضري تكمن في صعوبة إعداد استراتيجية يمكنها التوفيق ما بين العامل الاجتماعي والمكاني، ومع كل هذا فإن إعداد استراتيجية وكذا تقويم تطورات التشبع العمراني والعمل على انسجامه وكذا الحرص على العنصر النوعي من الإطار المبني، ما هي إلا مرحلة أولى في عملية طويلة جدا، والمرحلة الموالية لها هي وضع سياسة حضرية تخضع للتطور والعقلانية .ومن أجل هذا السبب يجب أن يجد التخطيط الحضري غايته في التسيير الحضري الذي يسهر على حسب وسائل التعديل والتقويم التي تتلخص في القوانين من جهة ورصد الاراضي بواسطة المخططات من جهة أخرى. وبناء على ما سبق فإن التسيير الحضري هي الأداة المناسبة لتجسيد الاستراتيجيات المختلفة والمعدة بواسطة السياسة الحضرية، ويشرع لها أو يضع قوانينها التخطيط , ويعتبر التسيير الحضري ترجمة مدروسة ويبقى مع ذلك أكبر توجهات للمعالجة السياسية للمشاكل العمرانية والاجتماعية. (LORRAIN D. (Dir.), p13,1995)

1- التحديات الاساسية:

أحد التحديات الأولى التي تواجهها السلطات المحلية هو توفير الخدمات الأساسية للسكان. ويمكنهم ممارسة اختصاصاتهم مباشرة أو عن طريق تفويض مشغلين من القطاع الخاص. كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في تحسين وصول المستخدمين إلى الخدمات وزيادة الكفاءة؟

- يركز الدليل بشكل خاص على إدارة النفايات الصلبة وإدارة التنقل الحضري.

1.وضح التوقعات لتحسين عرض الخدمة: ودمج الأدوات الرقمية لتحسين وتكامل الخدمات الحالية سواء الشبكة الرسمية أو الخاصة أو العروض البديلة.

2.إجراء تشخيص للأدوات الرقمية للخدمة الحضرية المستهدفة: إجراء تشخيص أولي للاستخدامات الرقمية من قبل جميع المشغلين، سواء كانوا مرتبطين بالسلطة المحلية أم لا

3.تحديد الشركاء المحتملين لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم خدمة ما يمكن للسلطة المحلية حشد العديد من اللاعبين ذوي المهارات الرقمية لتحسين تقديم الخدمة.

4.ابدأ بالإجراءات التجريبية في شريحة مقيدة تصميم إجراءات واختبارات سريعة لبدء رقمنه الخدمات الحضرية إدارتها. **(نفس المرجع السابق ص25)**

5 حديد خارطة طريق لتسهيل الالتقاء بين العرض والطلب على الخدمة إذا كان التحدي الرئيسي في قطاع الخدمات الحضرية هو تسهيل تلبية الطلب الاجتماعي وعروض مقدمي الخدمات، فإن الأمر يتعلق أيضًا بتحديد سياسة بشأن بيانات الخدمة .

6 تقييم التحسين وتجربة المستخدم ويجب أن يستند التقييم إلى رصد المؤشرات ذات الصلة وأن يأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة لإدخال التكنولوجيا الرقمية في إدارة الخدمات.

2- الأدوات والحوافز المالية والاقتصادية:

إن تنفيذ أي نوع من الخطط الاستراتيجية يتطلب بعض أشكال التدخل. ويجب إعداد مجموعة من الحوافز والقيود (أدوات التخطيط) أما لتشجيع الأنشطة التي تحقق الأهداف والتوجهات الاستراتيجية والأغراض المحددة (بغض النظر عن ارتباط هذه الأهداف بمناطق معينة أم لا)، أو لتثبيط ما هو خلاف ذلك من أنشطة. وهذه الأدوات يمكن أن تكون اقتصادية، إدارية.

وتدل التوجهات الاقتصادية على أن فشل السوق، والذي يتسبب فيه الوصول غير المقيد للموارد غير المسعرة يعتبر سببا رئيسيا في حدوث المشاكل. كما يؤدى تكثيف استخدام إلى خلق تأثيرات خارجية (مثل التلوث). ويحاول التوجه الاقتصادي "إدماج " هذه المؤثرات الخارجية كمحاولة لتخصيص الموارد بأفضل طريقة اجتماعية ممكنة.

3-التحديات واستراتيجية انتاج الموارد الحضرية:

يمكن أن تكون الموارد الحضرية بمثابة علامات ومرادفات لعدم المساواة الاجتماعية والمكانية. يمكن قراءة عدم كفاية الخدمات في بعض أحياء الطبقة العاملة، أو على العكس من ذلك، العبء الذي تتحمله كتلة لخدمات النادرة في المزيد من أحياء رأس المال، والتي هي أصل حالات الدخل، كأثر وكعنصر لإنتاج عدم المساواة. إن قنوات الوصول إلى السكن وهيكل المخزون وتطور سوق الأراضي دليل وقوة الاستراتيجيات السكنية للأسر.

- التسيير الجيد وانتاج الطاقة المستدامة: القضايا البيئية والإدارة المؤسسية والتمويل
- الاستعمال المستدام للعقار.
- التسيير الجيد والمستدام للمياه.
- التخطيط البيئي والأحياء المستدامة:
- إدارة النفايات بشكل جيد.
- مشاركة جميع الشركاء في تطوير الاستراتيجيات البيئية وتضافر الجهود لبناء "مدينة مستدامة"؟
-

ترتبط الخطورة والإزعاجات الرئيسية للبيئة الحضرية بالتنقل: الضوضاء، والتلوث، والمخاطر، وضياع الوقت في الاختناقات المرورية، وتعزيز البدائل لوسائل النقل الفردية، من خلال تنسيق الأشكال المختلفة للتنقل.

- **تعبئة الموارد.**

الهدف الاستراتيجي هو الدعم تكامل الممارسات المحترمة صديقة للبيئة وحكيمة من وجهة نظر مكافحة التغيير المناخ عبر المحفظة من قروض الصندوق. التمويل إضافية مخصصة للتكامل منهجيات إدارة الموارد الطبيعية والبيئية البرامج التي يدعمها الصندوق ستساهم بشكل كبير في زيادة حوافز لأخذها بعين الاعتبار هذا البعد أثناء التصميم وتنفيذ المشروع.

- التنفيذ التفصيلي للسياسة إدارة الموارد الطبيعية ومن البيئة. الهدف هو تطبيق السياسة على نطاق أوسع توسيع نطاقها ودمجها بشكل منهجي
- الاعتراف بالقيمة الاقتصادية، الخصائص الاجتماعية والثقافية الطبيعية والتوعية في هذا الصدد
- السعي للتعرف على الأماكن الحساسة في المدينة ومراقبتها.
- الديناميكيات المحلية للجهات الفاعلة فيها، من أجل فهم التناقضات، أو حتى التناقضات بين اختيارات صناع القرار في الإدارة الحضرية والمخاطر البيئية أبرزتها الخبرة التي نفذت في هذه المدينة

بينما يمثلون مراكز النشاط والقطاعات المكثفة للظروف غير الصحية العالية التي حددتها خدمات الصحة العامة بشكل جيد وبشكل عام،

الجمود البلدي المذهل في الأمور السياسية إخلاء ومعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات السائلة

المراجع المعتمدة:

الكتب:

1- فؤاد بن غضبان(2017)، أنشطة الخدمات وإدارتها الحضرية، مفاهيم وأسس، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1

2- بوصوف رابح، أقاليم المستشفى، دكتور ا ره دولة في الجغرافيا الصحية، جامعة نابولي، مارس 1998

3- حبة على (2014)، الأهمية الاقتصادية للنقل ودوره في التقنية الاقتصادية، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée Numéro 22

4- فؤاد بن غضبان (2014)، المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط مستدام، دار الصنعاء، عمان الأردن.

5- .أحمد كامل احمد، التخطيط الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،1971

6- عبد الرزاق الشليحي(2001)، الإدارة المحلية، دار المسيرة للنشر عمان.

7- رشوان احمد، حسين عبد الحميد البيئة والمجتمع – دراسة في عل اجتماع البيئة – الإسكندرية الكتاب الجامعي الحديث، 2006 .

8- عبدالقادر عابد، جيولودية الأردن وبيئته ومياهه، منشورات الجيولجيين الأردنيين، سلسلة الكتب العلمية 1، عمان، .2000

9- محمد غسان سلوم، د. عدنان نظام، البيئة التطبيقية والتلوث (الجزء النظري) منشورات جامعة دمشق كلية العلوم 2010 صفحة 345

2-الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- ربح بوصوف، (1998) أقاليم المستشفى، دكتوراه دولة في الجغرافيا الصحية، جامعة نابولي. فرنسا

2- صغيري جمال،2009 ، مذكرة ماجستير :النقل الحضري وتأثيره في ادماج التجمعات العمرانية دراسة حالة مدينة مسيلة، معهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة المسيلة، الجزائر.

3-بغزيم عبد السلام(2021)، أطروحة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع التنظيم وإدارة المجتمع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باتنة، الجزائر.

2- الجرائد الرسمية والقوانين:

1-يتضمن توجيه النقل البري .84 / الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، قانون رقم .88 وتنظيمه، الج ا زئر،1988 ، العدد19

2-يتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه .85 / الجريدة الرسمية الجزائرية" قانون رقم .01- الج ا زئر "الج ا زئر،2001 ، عدد44

3-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين خاصة بالتعمير، عدد34 ، المؤرخ في 14 ماي 2002.

4- الجريدة الرسمية : العدد 55 ، ل 09 سبتمبر2007

5-قانون التعمير، منشو ا رت برتي، الجزائرية،2018

6-تقرير منظمة الصحة العالمية، النظم الصحية :تحسين الأداء،20

المراجع باللغة الفرنسية:

.1- COING H., 1996, « Mimétisme ou métissage? » in Annales des Ponts et Chaussées, n°80, pp. 58-63. COUTARD O., 2002, « Premium Network Spaces: A Comment », International Journal of Urban and Regional Research, Vol. 26

3- FÉRÉ C., 2006, L'accès aux services urbains en réseau dans les villes libanaises: cas
4- d'étude autour de Amioun et Chekka (Liban-Nord), mémoire Master 1 Aménagement et urbanisme, IUL, Université Lumière Lyon 2, UMR Environnement Ville Société
5- -Gleick, P.H. ،(1993). Water in Crisis: A Guide to the World's Freshwater Resources. Oxford University Press p13 .
6- JAGLIN S., 2005, Services d'eau en Afrique subsaharienne. La fragmentation urbaine en question, Paris, CNRS Éditions. KARAM K., 2002, « Espaces verts, espaces locaux. La dynamique écologique et la redéfinition des rapports entre municipalités et associations », in Municipalités et pouvoirs locaux au Liban, les Cahiers du CERMOC, n°24, Beyrouth, pp. 185- 205

7- GOUVELLO B., 2001, La réorganisation des services d'eau et d'assainissement en Argentine à l'heure néolibérale, Flux n°44-45, pp. 36-45

8- RAJAB M., 2006, « Enjeux historiques et politiques des mobilisations sociales autour de la question de l'eau à Tripoli », in L'accès aux services urbains en réseau dans les villes libanaises, actes du séminaire du 28 avril 2006 à l'Université Libanaise, Beyrouth. (http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00120884)

9- LORRAIN D. (Dir.), 1995, Gestions urbaines de l'eau, Paris, Économica7-

VERDEIL É., (coord.) 2006, L'accès aux services urbains en réseau dans les villes libanaises, actes du séminaire du 28 avril 2006 à l'Université Libanaise, Beyrouth. (http://halshs.archives-ouvertes.fr/SUVL)

10- Rajendra C. Patil, Mahesh M. Rathore et Manojkumar Chopra, « An Overview of Solar ookers », 1st International Conference on Recent Trends in Engineering & Technology, mars 2011 (lire en ligne [PDF])

Les site web :

https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/126468-2022-05-26-17-39-09

https://www.mozaweb.com/ar/Extra-nm_thg_3_d-tloth_ltrb-146877

Winds of change: reducing transboundary air pollutants

https://www.tiilt.io/pourquoi-la-gestion-du-personnel-est-importante-en-rh/